البحوث والدراسات

القوى العاملة في قطر وسماتها الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية

د. ناصر عبدالرحمن فخرو*

الملخص:

يضم البحث مقدمة تؤكد أهمية دراسة العمالة لما لها من علاقة مباشرة بعملية الإنتاج والتنمية، كما أن كلاً من حجمها وكفاءتها يتأثر بعوامل عديدة كالعوامل الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية. وقد تم توضيح طبيعة دراسة العمالة في قطر والتحديات التي تواجهها من حيث ارتفاع شريحة العمالة الوافدة إلى جملة العمالة، وما يمكن أن ينجم عن ذلك من إشكالات تواجه البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي.

وفي المقدمة استعرضت أهداف الدراسة وتساؤلاتها، وأهم الدراسات السابقة في هذا المجال، ثم أهم المصادر البيانية التي تم الاعتماد عليها، وأخيراً تم تحديد الهيكل العام والمفاهيم الرئيسية للقوى البشرية.

تناولت الدراسة مجموعة من المواضيع الخاصة بتوزيع العمالة في قطر، وتوضيح السمات والخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية مع رصد التغيرات التي طرأت عليها خلال الفترة من ١٩٧٦م إلى ٢٠٠١م.

واختتمت الدراسة بتقديم مجموعة من التوصيات الخاصة بقوة العمل للأخذ بها في السياسة السكانية.

المقدمة:

تهتم كثير من دول العالم بالقوى العاملة لكونها الركيزة الأساسية ومحور الاقتصاد الوطني؛ فالإنسان مثل الطاقة الساكنة التي يتم تحولها إلى أحد مداخل الإنتاج عن طريق العمالة[١]. فلا يمكن إغفال العامل البشري بوصفه قوة عاملة

* دكتوراه في الجغرافيا البشرية، جامعة القاهرة، عام ١٩٩٢م، وأستاذ الجغرافيا البشرية المشارك – برنامج الجغرافيا – قسم العلوم الإنسانية، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر.

ومحركة للنشاط الاقتصادي، ومساهماً في عملية التنمية إلى جانب العوامل الأخرى مثل الآلات والتقنيات الحديثة ورؤوس الأموال؛ فإهمال الجانب الأول سوف يؤدي إلى إهدار الجوانب الأخرى وعدم فاعليتها في عملية التنمية. فالموارد مهما توافرت تظل معطلة إذا لم تجد القوى البشرية اللازمة لاستغلالها الاستغلال المناسب. وتعد اليابان وبعض الدول الآسيوية مثالاً للدول التي حققت تنمية شاملة ونمواً اقتصادياً مرتفعاً نتيجة الاعتماد على مواردها البشرية، على الرغم من ندرة ثرواتها الطبيعية. لذلك فإن أحد معوقات التنمية يتمثل في ضعف بنية الموارد البشرية وهياكلها مما يجعلها عاجزة عن استغلال ما هو متاح من الموارد والإمكانات المحلية، وبناء على ذلك، فالموارد البشرية في حاجة دائمة إلى تنمية وتطوير، وهذا نوع من الاستثمار المستقبلي لأي مجتمع. ومن هنا فإن الاستعمال الأمثل للقوى العاملة يتطلب تقويمها وتعرف خصائصها وتوزيعها[٢].

إن الاهتمام بدراسة العمالة في هذا البحث له ما يسوغه؛ فهي شريحة سكانية لها علاقة وثيقة ومباشرة بعمليات الإنتاج، وهذه العلاقة لها جانب كمي، يتمثل في حجم القوة العاملة، وآخر نوعي له صلة بمتوسط إنتاجية الفرد[٣].

ويتأثر حجم العمالة وكفاءتها وبنيتها وأوجه نشاطاتها الاقتصادية ومستوى إنتاجيتها، بعوامل عديدة تتمثل في العوامل الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية؛ فالعامل الديموغرافي مؤشر أساسي في قوة العمل، فهو يؤثر في حجم هذه القوة وتكوينها وتركيبها العمري والنوعي، وأوضاعها الاجتماعية، وهذه جميعها لها صلة مباشرة بتزويد سوق العمل باحتياجاته لمواجهة متطلبات النشاطات الإنمائية الإنتاجية والخدمية والعمرانية[٤]. ويتفاعل العامل الديموغرافي مع العوامل الاقتصادية والاجتماعية؛ فنمط الإنتاج وتشكيلاته ومستويات دخول أفراد المجتمع هي قضايا مهمة في تحديد حجم القوة العاملة وأوجه نشاطها وبنيتها، كما أن العوامل الاجتماعية المتمثلة في التركيب الثقافي والتشريعات التي تحدد سن التعليم الإلزامي والضمان الاجتماعي والتقاعد

وتنظيم شؤون العمل والعمال لها أهميتها في دول مجلس التعاون الخليجي، وبخاصة ما يتعلق بالمرأة ومدى إسهامها في سوق العمل؛ لأن الموقف الاجتماعي هنا له دور واضح في تحديد حجم العمالة في هذه المنطقة وطبيعتها(٥). وتواجه دولة قطر– مثلها مثل بقية دول مجلس التعاون الخليجي ولكن بدرجات متفاوتة – تحديات مرتبطة بتركيبة القوى العاملة فيها؛ حيث يشير واقع القوى العاملة إلى اختلال ميزان القوى العاملة لصالح العمالة الوافدة بما يحمله من إشكالات تواجه البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي، وعلى الرغم من المحاولات المستمرة من جانب الدولة للتصدي لهذا التحدي فإن كل المؤشرات تدل على أن الفجوة قائمة بين طموحات الحكومة وواقع القوى العاملة(٦).

فبعد الطفرة العمرانية والمشروعات التنموية التي شهدتها البلاد في السبعينيات من القرن السابق في مجال الخدمات والصناعة والبناء والتشييد وغيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى، ظهرت فرص عمل تفوق بكثير ما هو معروض من القوى العاملة المواطنة؛ فدولة قطر – كبقية دول مجلس التعاون الخليجي – تتصف بقلة سكانها وانخفاض مساهمة السكان في القوى العاملة، وعزوف الكثير من أبناء المنطقة عن ممارسة العمل الحرفي أو المهني، هذا بالإضافة إلى ضعف مشاركة المرأة في النشاطات الاقتصادية المختلفة. ولتأمين التوازن بين المعروض والمطلوب من قوة العمل، كان من الطبيعي أن تتجه الحكومة إلى استقدام الأيدي العاملة الوافدة العربية وغير العربية وتشغيلها، وخلال العقود الثلاثة الأخيرة تزايدت أعداد العمالة الوافدة بمعدلات كبيرة، الأمر الذي ترتب عليه هجرة تعد من أكبر هجرات العمل وأخطرها في التاريخ المعاصر(٧). وهذا ما دفع كثيراً من الاقتصاديين والاجتماعيين والمهتمين بالقضايا السكانية إلى دراستها من حيث دوافعها وآثارها ومستقبلها.

أهداف الدراسة وتساؤلاتها :

في ضوء ما تمر به البلاد من تغيرات في نمو القوى العاملة وحجمها،

وتزايد مجالات عملها، وتنوع خصائصها، وفي إطار السعي المبذول لتوطين الوظائف وتقطيرها، وبعد توافر بيانات التعدادات السكانية للبلاد لعامي ١٩٨٦م، ١٩٩٧م، ومسح القوى العاملة بالعينة في أبريل من عام ٢٠٠١م أصبح من المهم دراسة القوى العاملة وتعرف سماتها الرئيسية، لما لذلك من أهمية سواء للقائمين على التخطيط للقوى البشرية وإدارتها، أو الدارسين في مجالات السكان والقوى العاملة. ولعل من الأمور المهمة في مثل هذه الدراسات فهم مدى التكامل أو التشابه بين العمالة الوافدة والوطنية من خلال مقارنتها من حيث النمو والحجم والتركيب المهني والنشاط الاقتصادي، وهذا من شأنه توفير المعلومات اللازمة لصياغة السياسات والآليات المناسبة لزيادة عملية التقطير في الوظائف. ومن هذا المنطلق سوف تهدف الدراسة إلى تعرف السمات الرئيسية للقوى العاملة في قطر وتوزيعها الجغرافي بحسب البلديات، بالإضافة إلى تحديد التغيرات التي طرأت عليها خلال العقدين الماضيين.

وستحاول هذه الدراسة تحليل محور القوى العاملة من خلال عدة محاور تتلخص في:

- تعرف واقع قوة العمل المواطنة والوافدة ومعدل نموها، وارتباطها بالبنية الديموغرافية.
- معرفة السمات الرئيسية للقوى العاملة: مواطنة ووافدة، والفرق بينهما في السمات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية.
- طبيعة التغيرات التي طرأت على خصائص القوى العاملة وسماتها الرئيسية خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠٠١م).
- تعرف حجم البطالة ومعدلاتها بين السكان، وكذلك ضآلة نسبة مشاركة العمالة الوطنية في سوق العمل مقارنة بالعمالة الوافدة.
- تعرف التركيب الاقتصادي والمهني للقوى العاملة، وعلاقة ذلك باحتمالات إحلال العمالة المواطنة مكان العمالة الوافدة من خلال

مجموعة من السياسات والإجراءات سواء على المدى الطويل أو القصير.

- مدى وجود تباين جغرافي بين البلديات في حجم المشتغلين فيها أو قوة الجذب التي تنفرد بها بعض البلديات.
- تعرف السياسات الخاصة بتنمية طاقات القوى العاملة المواطنة ومهاراتها بغية تحسين أدائها وإنتاجيتها.
- تعرف السياسات الخاصة بالاحتمالات المستقبلية للعمالة الوافدة، وإمكانية إحلال العمالة المواطنة مكانها بحسب القطاعات المهنية والنشاطات الاقتصادية.

الدراسات السابقة :

تطرق كثير من الباحثين الأكاديميين لدراسة العمالة وقوة العمل سواء على مستوى منظومة دول مجلس التعاون الخليجي أو على مستوى قطري. كما شهدت المنطقة كثيراً من الندوات والمؤتمرات التي تعرضت لهذه الظاهرة بالتحليل ورصد المشكلات المترتبة على هذا الخلل في قوة العمل الخليجية، وما يمكن أن تحدثه من إشكاليات مستقبلية، ومحاولة إيجاد حلول نسبية للتقليل من مخاطر هذه الظاهرة. ونشير هنا إلى بعض هذه الدراسات والندوات، ونذكر منها دراسة للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، لوضع إطار عام لبناء استراتيجية سكانية للمجلس. أعد الدراسة عثمان الحسن عام ١٩٩٥م بالرياض[٨]، وتطرق فيها لشرح القضايا السكانية بجميع محاورها، كما حدد واقع السياسات والاستراتيجيات ومستقبلها في مجال السكان والعمالة. ودراسة عن السكان والعمالة في دول مجلس التعاون الخليجي، للدكتور حسن الخياط، عام ٢٠٠٠م[٩]، صدرت في كتاب، تطرق في أحد فصوله إلى رصد العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي من حيث حجمها ومصادرها وتوزعها بحسب الأنشطة الاقتصادية، وآثارها السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية على المجتمع الخليجي. ودراسة لرشود الخريف عن القوى

العاملة في المملكة العربية السعودية، أبعادها المكانية وسماتها الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية، وفيها تطرق إلى واقع القوى العاملة في السعودية من خلال شرح السمات الرئيسية للقوى العاملة، وتوزيعها الجغرافي، والتغيرات التي طرأت عليها، وإبراز التباين المكاني لتوزعها، وكشف معدلات التعطل بين سكان المملكة(١٠).

يضاف إلى ذلك مجموعة من الدراسات والبحوث الحديثة المتخصصة في العمالة، نذكر منها دراسة عن القوى العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، أعدتها الباحثة ميثاء الشامسي(١١). ودراسة عن سوق العمل وخصائص المشتغلين في قطر للباحث جاسم النصر ٢٠٠٤م(١٢). ودراسة أخرى عن البطالة في المجتمع الخليجي وإمكانية التوظيف، لأحمد عبيد ٢٠٠٤م(١٣). ودراسة عن التنمية المستدامة وهجرة العمل في دول مجلس التعاون الخليجي، لخالد الوحيشي ٢٠٠٤م(١٤). وأخيراً دراسة عن تنمية الموارد البشرية في دول الخليج العربية، لمحمد وديع، ٢٠٠٤م(١٥).

أما على صعيد الندوات المختصة بالسكان والعمالة في دول الخليج فنذكر منها ندوة العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي، نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط عام ١٩٨٣م، وندوة السياسات السكانية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، نظمها مجلس التخطيط في قطر في أبريل ٢٠٠٤م. وندوة عن وضع السكان في دول مجلس التعاون الخليجي برؤية خليجية، سعى في تنظيمها الجمعية الجغرافية الخليجية في الرياض، خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٤م.

مصادر البيانات :

تعتمد هذه الدراسة بشكل رئيسي على بيانات تعدادي السكان اللذين أجريا عامي ١٩٨٦م و١٩٩٧م، بالإضافة إلى ما يتوافر من بيانات مسح القوى العاملة

بالعينة الذي أجراه مجلس التخطيط في أبريل ٢٠٠١م. وقد يؤدي غياب نشر بعض البيانات على مستوى الجنسية (مواطنين – وافدين) والمناطق الإدارية (بلديات) أو عدم نشرها إلى صعوبة دراسة بعض الجوانب المهمة مثل بيانات توزيع القوى العاملة بحسب الجنسية على مستوى البلديات، أو التركيب العمري للقوى العاملة بحسب الجنسية، أو التوزيع الجغرافي للقوى العاملة بحسب الجنسية، ومن ثم فإن هذا قد يعوق قياس بعض مؤشرات القوى العاملة بالدقة المطلوبة مثل التباين المكاني للعمالة، ومعدلات الإعالة، ونسبة البطالة وغيرها.

الهيكل العام والمفاهيم الرئيسية للقوى البشرية :

١ – **القوى البشرية :** ينقسم السكان في أي مجتمع إلى مجموعتين رئيسيتين؛ الأولى: القوى البشرية، وتمثل هذه الشريحة من سكان قطر نسبة تصل إلى ٧٢٪ عام ٢٠٠١م، والثانية: تمثل السكان الذين هم خارج القوى البشرية، وتشمل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن (١٥ سنة)، وكبار السن (٦٥ سنة فأكثر) والعجزة(*)، وهذه الفئة تمثل نسبة ٢٨٪ من جملة السكان. (شكل ١).

ويندرج تحت القوى البشرية مجموعة تمثل قوة العمل (ذوي النشاط الاقتصادي)، وتضم هذه الفئة ما نسبته ٧٦٪ من جملة القوى البشرية في قطر، أما المجموعة الثانية فتمثل السكان الذين هم خارج قوة العمل، ونسبتهم نحو ٢٤٪ من جملة القوى البشرية. ويقصد بقوة العمل جميع الأفراد الذين هم في سن العمل ويزاولون العمل أو يبحثون عنه.

وتنقسم قوة العمل إلى قسمين رئيسيين، هما :

أ – **المشتغلون:** وهم الأفراد الذين يزاولون عملاً سواء بأجر أو هم أصحاب العمل، أو يعملون لحسابهم أو مستخدمين، وتبلغ نسبة هذه الفئة ٩٦٪ من جملة قوة العمل. (شكل ١).

---

* العاجز: هو الفرد (١٥ سنة فأكثر) غير القادر على العمل نتيجة مرض أو عاهة أو شيخوخة.

ب – المتعطلون: هم القادرون على العمل ويبحثون عنه ولكنهم لا يجدونه، وهذه تمثل النسبة الباقية من جملة قوة العمل، وهي ٤٪. وعلى أساس هذه الفئة تحسب نسبة البطالة التي تمثل نسبة هذه الفئة إلى إجمالي عدد أفراد قوة العمل.

أما بالنسبة للسكان الذين هم خارج قوة العمل فيشملون فئة الطلبة، وربات المنازل، والمتقاعدين، والعاجزين، ونزلاء السجون والمؤسسات الاجتماعية(١٦). ولا يعتبر بعض هؤلاء خارج قوة العمل فقط، بل خارج القوى البشرية أيضاً لعدم إمكانية مشاركتهم في قوة العمل، كالعجزة والأطفال. (شكل ١).

٢ – الحالة العملية الرئيسية: وذلك للأفراد المشتغلين أو للمتعطلين الذين سبق لهم العمل، وتشمل أصحاب العمل، والعاملين لحسابهم، والعاملين بأجر أو دون أجر. وبناء عليه، يمكن أن يكون الفرد إما مشتغلاً أو متعطلاً عن العمل. وتكمن أهمية مثل هذه التصنيفات في معرفة مقدار التعطل عن العمل، ومن ثم معرفة حساب معدل البطالة في المجتمع(١٧).

٣ – النشاط الاقتصادي: من المتعارف عليه في دراسة الهياكل الاقتصادية تصنيف العمالة إلى مجموعات ثلاث بحسب القطاعات الرئيسية التي تدخل فيها، وهي **مجموعة الأنشطة الأولية** Primary: وتشمل كل العاملين في الزراعة، والرعي، والغابات، وصيد البر والبحر. **ثم الأنشطة الثانوية** Secondary: وتشمل العاملين في قطاع البترول والتعدين، والصناعات التحويلية، والبناء والتشييد. **أما الأنشطة الثالثة (أو قطاع الخدمات)**، فتضم العاملين في القطاع التجاري والمؤسسات المالية وشركات التأمين، والخدمات التعليمية والصحية، والنقل والمواصلات، وقطاع الماء والكهرباء. وتنبع أهمية دراسة الأنشطة الاقتصادية من كونها تكشف عن صورة التوزيع النسبي للاستخدام في القطاعات الاقتصادية المختلفة، ومدى اعتماد المجتمع على كل من مجموعات الأنشطة الاقتصادية، وبذلك يتضح نمط النشاط السائد في المجتمع من خلال تركز حجم المشتغلين فيه.

٤ – **التركيب المهني**: ويصنف السكان هنا على أساس المهنة أو نوع الحرفة التي يمارسونها، ويقسم هذا التصنيف الدولي المعروف للمهن إلى عشر مجموعات، كل مجموعة تتفرع إلى مجموعات ثانوية أخرى، ثم إلى مجموعات فرعية أصغر*، لتشتمل على مئات المهن. وسوف نعرض في تحليلنا للتركيب المهني للعمالة على أساس الأقسام المهنية الرئيسية العشرة، وهي : المشرعون وموظفو الإدارة العليا والمديرون، والاختصاصيون، والفنيون، والكتبة، والعاملون في الخدمات والباعة، والعمالة في الزراعة والصيد، والعاملون في الحرف، ومشغلو الآلات والمعدات، والمهن العادية، وأخيراً المهن التي لم تصنف (غير مبين). وسوف يتم دراسة توزيع العمالة على هذه المهن لمعرفة حقيقة المهن التي تسود في المجتمع والتي تتكدس فيها النسبة الكبرى من العمالة.

أولاً – حجم قوة العمل ونموها :

شهدت قوة العمل في قطر نمواً سريعاً مواكباً للنمو السكاني والازدهار الاقتصادي الذي بدأ منذ النصف الثاني من القرن العشرين، والذي يمثل فترة تدفق النفط واستثمار عوائده في التنمية الاقتصادية والعمرانية للبلاد، وقد كان عدد السكان قبل ذلك قليلاً، وحجم قوة العمل محدودة، وتمارس عدداً محدوداً من المهن التقليدية التي تشمل الغوص وصيد الأسماك، وأعمال التجارة البسيطة مع الهند والعراق وإيران. ولكن ما لبثت أن حدثت تغيرات كبيرة في القوى العاملة من حيث الحجم وتنوع الأنشطة والمهن وظهور التخصص المهني. وذلك بعد إنتاج البترول وتدفق عوائده المالية الضخمة، وواكب ذلك تبني الدولة للخطط والمشاريع التنموية التي ركزت على البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية للسكان من كهرباء وماء ومواصلات، الأمر الذي تطلب السعي لتنمية الموارد البشرية وتهيئتها للعمل، إلى جانب الاستعانة بأعداد كبيرة من العمالة الوافدة

* انظر ملحق رقم (١) الذي يوضح المجموعات الفرعية للمهن الاقتصادية.

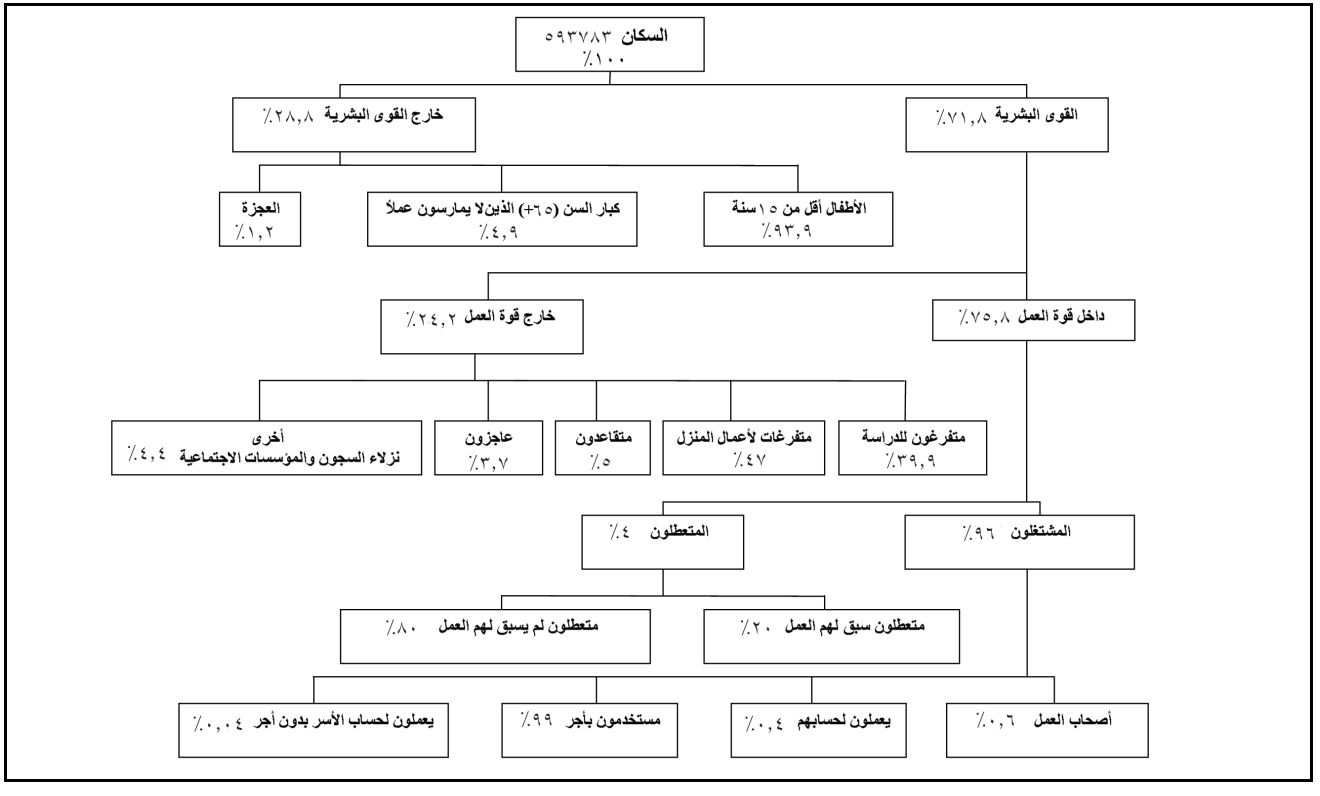

شكل رقم (١) – الهيكل العام للقوى البشرية في قطر عام ٢٠٠١م

التي ازداد تدفقها في السبعينيات والثمانينيات، بحيث أصبحت تشكل نسبة عالية من إجمالي العمالة، بلغت عام ١٩٨٠م ما يقرب من ٨٣ بالمائة(١٨).

وقد بدأت أعداد كبيرة من الأجانب تفد إلى البلاد، وبالتحديد بعد إنتاج البترول واستغلال عوائده في أوائل السبعينيات، وذلك للمشاركة في عملية التنمية التي شملت مختلف المجالات؛ فقد وظفت الدولة عوائد النفط في مشروعات عديدة، صاحب هذه المشروعات تزايد في الطلب على العمالة الوافدة بمختلف تخصصاتها المهنية، وأصبح وجودها أمراً ضرورياً يلبي متطلبات التنمية التي تشهدها البلاد.

جدول رقم (١)

نسبة قوة العمل إلى إجمالي السكان خلال الفترة من (١٩٧٠-٢٠٠١م)

السنة	عدد العاملين	٪ من جملة السكان	معدل النمو السنوي ٪
١٩٧٠م	٤٨٢٢٨	٤٣,٣	
١٩٨٦م	٢٠٠٢٣٨	٥٤,٣	٧,٦
١٩٩٧م	٢٨٠١٢٢	٥٣,٦	٣,٠
٢٠٠١م	٣٢٢٩٠٦	٥٤,٤	٣,٥

المصدر: ١- بيانات تعدادات ١٩٧٠م، ١٩٨٦م، ١٩٩٧م.
٢- بيانات مسح القوى العاملة بالعينة ٢٠٠١ م.

- وتشير بيانات (جدول رقم ١) إلى أن حجم قوة العمل في قطر عام ١٩٧٠م بلغت (٤٨٢٢٨ عاملاً) يمثلون ما نسبته ٤٣٪ من جملة سكان البلاد. وأن هذا العدد ارتفع بحسب بيانات تعداد ١٩٨٦م إلى (٢٠٠٢٣٨ عاملاً) يمثلون ما نسبته ٥٤٪ من جملة السكان، وبمعدل نمو سنوي للفترة (١٩٧٠-١٩٨٦م) يمثل ٧,٦٪. وفي عام ١٩٩٧م أشارت البيانات إلى انخفاض معدل النمو السنوي للعمالة للفترة (١٩٨٦-١٩٩٧م) ليصبح في حدود ٣٪ سنوياً، بعدد مطلق يصل إلى (٢٨٠١٢٢ عاملاً). ثم عاد وارتفع المعدل قليلاً ليمثل نمواً قدره ٣,٥٪ سنوياً للفترة من (١٩٩٧-٢٠٠١م) بعدد يصل إلى

(٣٢٢٩٠٦ عمال) يمثلون ٥٤,٤٪ من جملة السكان عام ٢٠٠١م. والجدير بالذكر أن تزايد أعداد القوى العاملة المستمر من الناحيتين المطلقة والنسبية شمل كلاً من المواطنين والوافدين على السواء؛ فالعمالة الوطنية ازداد حجمها.

جدول رقم (٢)

قوة العمل بحسب الجنسية والنوع بين عامي (١٩٨٦م و٢٠٠١م)

الجنسية	١٩٨٦م*			١٩٩٧م*			٢٠٠١م**		
	ذكر	أنثى	جملة	ذكر	أنثى	جملة	ذكر	أنثى	جملة
قطري	٨٦ (٩,٥)	١٤ (١٥,٣)	١٠,٤ (٢٠٨٠٧)	٧٦ (١٠)	٢٤ (١٥,٣)	١٣ (٣٦٢٧٥)	٧٠ (١١,٨)	٣٠ (٢٧,٥)	١٤,٣ (٤٦٠٨١)
غير قطري	٩٠,٥ (٩٠,١)	٩,٥ (٨٤,٧)	٨٩,٦ (١٧٩٤٣١)	٨٨ (٩٠)	١٢ (٨٤,٧)	٨٧ (٢٤٣٨٤٧)	٨٦,٨ (٨٨,٢)	١٣,٢ (٧٢,٥)	٨٥,٧ (٢٧٦٨٢٥)
المجموع	٩٠,٣ (٪١٠٠)	٩,٧ (٪١٠٠)	(٪١٠٠) (٢٠٠٢٣٨)	٨٦,٥ (٪١٠٠)	١٣,٥ (٪١٠٠)	(٪١٠٠) (٢٨٠١٢٢)	٨٤,٤ (٪١٠٠)	١٥,٥ (٪١٠٠)	(٪١٠٠) (٣٢٢٩٠٦)

المصدر: * بيانات تعدادي ١٩٨٦م، ١٩٩٧م.

** بيانات مسح القوى العاملة بالعينة، أبريل ٢٠٠١م.

كما يشير (جدول رقم ٢) من ٢١ ألفاً عام ١٩٨٦م إلى ٣٦ ألف عامل عام ١٩٩٧م، ثم إلى ٤٦ ألف عامل عام ٢٠٠١م. أي أنها تضاعفت خلال خمس عشرة سنة. وفي المقابل شهدت العمالة الوافدة تزايداً مستمراً خلال الفترة نفسها. فقد ارتفعت أعدادهم من ١٧٩ ألف عامل عام ١٩٨٦م إلى نحو ٢٤٤ ألف عام ١٩٩٧م، ثم إلى ٢٧٧ ألف عامل عام ٢٠٠١م، أي بزيادة قدرها ١٥٥٪.

– تتضاءل العمالة الوطنية لتمثل نحو سبع جملة العمالة (١٤٪). وضآلة حجم مشاركة العمالة الوطنية في قوة العمل لا يتحدد بعامل صغر الحجم السكاني فقط، بل هناك معوقات أخرى تؤدي إلى انخفاض نسبة المشاركة، منها اجتماعية وثقافية واقتصادية، كانخفاض نسبة مساهمة المرأة القطرية في الأنشطة الاقتصادية بسبب النظرة التقليدية المحافظة تجاه هذه الفئة النسوية، حيث كانت نسبة مشاركتها في قوة العمل الوطنية لا تتجاوز ١٤٪ عام ١٩٨٦م.

غير أن إحصاءات ٢٠٠١م تشير إلى ارتفاع نسبة هذه المشاركة إلى نحو ٣٠٪. وذلك بسبب فتح فرص ومجالات عمل متنوعة وعديدة، وعدم اقتصارها على مهنة التعليم كما كان يحدث في الماضي القريب. وكذلك كان لعنصر التركيب العمري للسكان دور في تواضع نسبة المشاركة؛ حيث تبلغ نسبة صغار السن (أقل من ١٥ سنة) في المجتمع نحو ٤٥٪ من إجمالي السكان، يضاف إلى ذلك نفور المواطنين من العمل اليدوي والجسماني لدوافع تتعلق بالوضع الاجتماعي، ولتسارع عمليات التعليم، هذا فضلاً عن وجود فئة كبيرة من مواطني قطر ليسوا في حاجة إلى العمل، وهم طبقة الملاك وذوي الريع وأصحاب الدخول المرتفعة. ويصحب هذا العجز الكمي في العمالة الوطنية عجز في المهارات والتدريب الناجم عن النقص في الاستثمار الملائم والكافي في الرصيد البشري لمقابلة الطلب على العمالة اللازمة لبرامج التنمية السريعة ومشاريع التصنيع(١٩).

– على مستوى النوع، نجد أن مشاركة المرأة في قوة العمل لا تتجاوز ١٥,٥٪، وهذه نسبة تعتبر منخفضة قياساً بما هو عليه في بعض الدول الخليجية مثل الكويت ٢٤٪ والبحرين ٢٢٪(٢٠)، وكثير من الدول المتقدمة مثل اليابان ٥٠٪ والولايات المتحدة وكندا وفرنسا ٤٥٪(٢١)، وهو أمر ليس بمستغرب على بعض المجتمعات الخليجية التي تحصر مجالات عمل المرأة في بعض الوظائف. ولكن الاتجاه العام لنسبة مشاركة السكان في قوة العمل يسير نحو الارتفاع على مستوى المواطنين والوافدين، فبينما كانت نسبة المواطنات في قوة العمل لا تزيد –كما أشرنا– على ١٤٪ من جملة قوة العمل الوطنية عام ١٩٨٦م، ارتفعت إلى ٣٠٪ عام ٢٠٠١م. وكذلك الحال بالنسبة للوافدات اللاتي ارتفعت نسبة مشاركتهن من ٩,٥٪ من جملة العمالة الوافدة عام ١٩٨٦م إلى ١٣,٢٪ عام ٢٠٠١م.

– على الرغم من تزايد الأعداد المطلقة للعمالة المواطنة والوافدة تزايداً ملحوظاً خلال العقدين الماضيين، فمن الملاحظ أن معدل الزيادة خلال الفترة

(١٩٨٦–٢٠٠١م) عند المواطنين أكبر منها عند الوافدين؛ حيث بلغت ٢٤١٪ عند المواطنين، و١٥٤٪ عند الوافدين. وهذا بسبب سعي الجهات الحكومية والخاصة نحو تقطير الوظائف، بخاصة أن القوى العاملة الوطنية أخذت تتزايد أعدادها في سوق العمل، وأصبح معدل نموها السنوي يصل إلى ٦٪ للفترة (١٩٩٧–٢٠٠١م). وارتبط ذلك برفع مستوى تأهيلها وتدريبها بشكل تدريجي لتلبية متطلبات التنمية في البلاد، وذلك من خلال خطة تنمية ومجموعة من الإجراءات والسياسات التي اتخذتها الحكومة مثل تطوير البرامج التعليمية بما يتفق واحتياجات سوق العمل، واتباع سياسة تقطير الوظائف في القطاعين الحكومي والمختلط، وفتح فرص عمل جديدة للمرأة مما أدى إلى ارتفاع نسبة مشاركتهن بصورة واضحة. وفي المقابل من ذلك تم ترشيد نمو العمالة الوافدة في جميع المهن الاقتصادية بدليل انخفاض معدل نموها إلى نحو ٣٪ خلال الفترة (١٩٨٦–٢٠٠١م)، بعد أن كانت تتجاوز ٨,٥٪ للفترة (١٩٧٠–١٩٨٦م).

– تشير البيانات إلى وجود ارتفاع تدريجي في نسبة العمالة المواطنة خلال التعدادات الثلاثة الأخيرة؛ فبعد أن كانت نسبة العمالة المواطنة لا تمثل سوى ١٠٪ من جملة العمالة عام ١٩٨٦م، ارتفعت إلى ١٣٪ عام ١٩٩٧م، ثم إلى ١٤,٣٪ عام ٢٠٠١م (جدول رقم ٢). على الرغم من ذلك فما زالت النسبة منخفضة، وتسعى الحكومة جاهدة إلى رفع هذه النسبة من خلال سياستها السكانية الخاصة بالقوى العاملة لإيجاد نوع من التوازن بين العمالة الوطنية والوافدة، وهذا – كما نرى – يحتاج إلى فترة ليست بالقريبة بسبب صغر حجم السكان المواطنين وطبيعة العمالة التي تحتاج إليها الدولة. وسوف نعرض لسياسة الدولة بالنسبة للقوى العاملة، والإجراءات المتبعة لذلك عند الحديث عن الخلل في القوى العاملة وكيفية معالجته.

ثانياً – الحالة العملية ونسبة البطالة:

بشكل عام يوضح الجدول رقم (٣) أن قوة العمل تمثل ٧٤٪ من إجمالي السكان (١٥ سنة فأكثر) في عام ٢٠٠١م، وذلك بانخفاض نسبي قليل عما كانت عليه في عام ١٩٩٧م. أما بالنسبة للمواطنين فتظهر البيانات أن نسبة قوة العمل ارتفعت من ٤٥,٣٪ عام ١٩٩٧م، إلى ٤٦,٤٪ عام ٢٠٠١م، ويزداد حجم الارتفاع عندما ننظر إلى مشاركة الإناث التي ارتفعت نسبتهن من ٢٢,٣٪ عام ١٩٩٧م إلى ٢٧,٣٪ عام ٢٠٠١م. أما بالنسبة للذكور، فقد انخفضت من ٦٩٪ إلى ٦٦٪ خلال الفترة السابقة نفسها. ويظهر أن مشاركة القوى الوافدة أعلى من قوة العمل الوطنية بكثير، وهذا أمر طبيعي لأن العمالة الوافدة جاءت أساساً للعمل، وقلما تصطحب من هم دون سن العمل، بخاصة مع وجود بعض الأنظمة التي تحد من استقدام الأسر والأطفال، لذلك نجد أن نسبة من هم داخل قوة العمل من الذكور غير القطريين مرتفعة، وتصل إلى ٩٥٪ من جملتهم. وكذلك الحال بالنسبة للإناث غير القطريات؛ حيث مثلت نسبتهن ٤٣,٣٪. وسبب ارتفاع مشاركتهن يعود إلى توسع فرص العمل للإناث مما أدى إلى استقدام عمالة نسوية للعمل في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبخاصة ما يتعلق بمهنة الخدمات المنزلية.

أما بالنسبة للسكان خارج قوة العمل فمنهم الطلاب، وربات المنازل، والمتقاعدون، والعاجزون عن العمل، وغيرهم. فيتبين من الجدول رقم (٣) أن أغلبهم إما ربات منازل أو طلاب، وبنسبة تصل إلى ٢٣٪. وقد ارتفعت نسبة الطلاب بشكل عام من ٨,٣٪ عام ١٩٨٦م إلى ١٠,٢٪ عام ٢٠٠١م. وهذا يعكس التوسع في التعليم العام والخاص وتنوعه. أما بالنسبة لربات المنازل فالملاحظ انخفاض نسبتهن بشكل عام من ٥٤٪ من جملة الإناث (١٥ سنة فأكثر) عام ١٩٨٦م إلى ٤٠٪ عام ٢٠٠١م، وصاحب هذا الانخفاض انخفاض

مماثل بين القطريات من ٢٤٪ إلى ١٩٪. وذلك لأسباب تتعلق بعمل المرأة التي فتحت لها مجالات عمل عديدة ومتنوعة، وأصبحت تشارك الرجل في كثير من الأعمال والمهن بمختلف مستوياتها للمساعدة في رفع دخل الأسرة.

كما يلاحظ ارتفاع نسبة العاجزين عن العمل والمتقاعدين، وبخاصة بين المواطنين سواء الذكور أو الإناث. وهو أمر متوقع؛ حيث تشهد هذه الفئة نمواً متزايداً نتيجة تزايد المسنين، ووصول أعداد كبيرة من الموظفين إلى سن التقاعد.

أما بالنسبة للسكان غير القطريين الذين هم خارج قوة العمل، فمن أبرز التغيرات التي حدثت هي التقلص النسبي في ربات المنازل من ٤٤٪ من إجمالي الإناث غير القطريات (١٥ سنة فأكثر) عام ١٩٩٧م إلى ٤١,٥٪ عام ٢٠٠١م، لأسباب مشابهة لما ذكر بالنسبة للقطريات.

ويمكن إيجاز التغيرات في الحالة العملية للسكان (١٥ سنة فأكثر) المصنفين خارج قوة العمل فيما يلي:

- تزايد تدريجي لأعداد الطلاب وبخاصة بين السكان القطريين سواء كانوا ذكوراً أم إناثاً.
- انخفاض ملحوظ في نسبة ربات المنازل سواء بالنسبة للسكان القطريين أو غيرالقطريين.
- ارتفاع نسبة العجزة والمتقاعدين وبخاصة بين الذكور القطريين.

جدول رقم (٣)
توزع السكان (١٥- ٦٥ سنة) بحسب العلاقة بقوة العمل والجنسية (١٩٨٦م، ١٩٩٧م، ٢٠٠١م)

العلاقة بقوة العمل	قطري			غير قطري			إجمالي		
	ذكر	أنثى	جملة	ذكر	أنثى	جملة	ذكر	أنثى	جملة
١٩٨٦م									
داخل قوة العمل							٩٣	٢٧,٥	٧٥,٥
خارج قوة العمل									
طالب							٥,٥	١٦	٨,٣
ربة منزل							٠	٥٣,٧	١٤,٣
عاجز							,٥	١,٣	,٧
متقاعد							,٨	١,٢	,٩
غير مبين							,٢	,٣	,٣
المجموع							٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠
١٩٩٧م									
داخل قوة العمل	٦٨,٩	٢٢,٣	٤٥,٣	٩٥	٤٣,٣	٨٣	٩١	٣٥,٢	٧٤,٦
خارج قوة العمل									
طالب	٢١,٦	٢٧,٦	٢٤,٦	٤	١١,٥	٥,٧	٦,٧	١٧,٦	١٠
ربة منزل	٠	٤٦,٧	٢٣,٧	٠	٤٤	١٠,٣	٠	٤٥	١٣,٢
عاجز	١,٩	١,٧	١,٨	,١	,٢	,١٥	,٤	,٨	,٥
متقاعد	٧,٥	١,٦	٤,٥	,٩	١	١	١,٩	١,٣	١,٧
غير مبين	,١	,١	,١	,٠٠٤	,٠١	,٠٠٥	,٠٢	,١	,٠٣
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

تابع/ جدول رقم (٣)
توزع السكان (١٥ – ٦٥ سنة) بحسب العلاقة بقوة العمل والجنسية (١٩٨٦م، ١٩٩٧م، ٢٠٠١م)

العلاقة بقوة العمل	قطري			غير قطري			إجمالي		
	ذكر	أنثى	جملة	ذكر	أنثى	جملة	ذكر	أنثى	جملة
					٢٠٠١م				
داخل قوة العمل	٦٦	٢٧,٤	٤٦,٤	٩٤,٨	٤٣,٨	٨٢,٢	٩٠,٢	٣٧,٧	٧٤
					خارج قوة العمل				
طالب	١٩,٧	٢٨,٦	٢٤,٢	٤,٤	١١,٩	٦,٢	٦,٩	١٨,٢	١٠,٤
ربة منزل	٠	٣٦,٩	١٨,٨	٠	٤١,٥	١٠,٢	٠	٣٩,٧	١٢,٢
عاجز	٢,٢	٣,٤	٢,٧	,٤	,٦	,٥	,٦	١,٦	١
متقاعد	١٠,٥	١,٢	٥,٨	٠	٠	٠	١,٧	,٤	١,٣
غير مبين	١,٦	٢,٥	٢,١	,٤	٢,٢	,٩	,٦	٢,٤	١,١
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

المصادر: مجلس التخطيط، تعدادات السكان (١٩٨٦م، ١٩٩٧م، ٢٠٠١م).

نسبة المشتغلين والمتعطلين عن العمل:

يتضح من خلال الجدول رقم (٤) أن المشتغلين يمثلون ٩٦٪ من إجمالي السكان النشطين اقتصادياً عام ٢٠٠١م، وترتفع النسبة بين العمالة الوافدة إلى (٩٧,٤٪) مقارنة بالعمالة القطرية (٨٨,٤٪). ومن ناحية أخرى ترتفع نسبة المتعطلين عن العمل بين القطريين إلى (١١,٦٪)، وتنخفض بين غير القطريين إلى (٢,٦٪). وعلى مستوى الجنس نجد أن نسبة المتعطلات بين الإناث تصل إلى ١٣٪، بينما هي عند الذكور لا تتجاوز ٢,٢٪. وأن هذه النسب تتفاوت بين القطريين وغير القطريين؛ حيث نجد نسبة المتعطلات بين الإناث ترتفع إلى ٢٢٪ عند القطريين و ٩,٤٪ عند غير القطريين، وتنخفض بين الذكور إلى ٧٪ عند القطريين و ١,٦٪ عند غير القطريين.

وتشير النسب السابقة إلى ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل بالنسبة للقطريين، وهو مؤشر يحتاج إلى عناية كبيرة من المسؤولين، خصوصاً إذا ما عرفنا أنها معدلات عالية قياساً إلى المعدلات العالمية التي تراوح بين ٦٪-١٠٪ في الدول المتقدمة، وتتجاوز ١٢٪ في الدول النامية(٢٢).

جدول رقم (٤)

النشطون اقتصادياً (مشتغلون وعاطلون) بحسب الجنسية والنوع ٢٠٠١م

الجنسية		مشتغلون	٪	عاطلون	٪	المجموع	٪
قطريون	ذكور	٢٩٩٢٢	٩٣	٢٣٠٩	٧	٣٢٢٣١	١٠٠
	إناث	١٠٨٠٠	٧٨	٣٠٤٩	٢٢	١٣٨٤٩	١٠٠
	مجموع	٤٠٧٢٢	٨٨,٤	٥٣٥٨	١١,٦	٤٦٠٨٠	١٠٠
		١٣,١		٤٢,٥		١٤,٣	
غير قطريين	ذكور	٢٣٦٤٤٨	٩٨,٤	٣٨٢٨	١,٦	٢٤٠٢٧٦	١٠٠
	إناث	٣٣١١٩	٩٠,٦	٣٤٢٩	٩,٤	٣٦٥٤٩	١٠٠
	مجموع	٢٦٩٥٦٧	٩٧,٤	٧٢٥٦	٢,٦	٢٧٦٨٢٥	١٠٠
		٨٦,٩		٥٧,٥		٨٥,٧	
إجمالي	ذكور	٢٦٦٣٧١	٩٧,٧	٦١٣٧	٢,٢	٢٧٢٥٠٨	١٠٠
	إناث	٤٣٩٢٠	٨٧	٦٤٧٨	١٣	٥٠٣٩٨	١٠٠
	مجموع	٣١٠٢٩١	٩٦	١٢٦١٥	٤	٣٢٢٩٠٦	١٠٠
		٪١٠٠		٪١٠٠		٪١٠٠	

المصدر: مسح القوى العاملة بالعينة ٢٠٠١م.

وتعبر نسبة البطالة التي استعرضناها عن نسبة العاطلين عن العمل إجبارياً*. ويمكن تقسيم البطالة الإجبارية الموجودة في قطر وغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي إلى قسمين : بطالة احتكاكية (frictional) وبطالة هيكلية

* يكون العامل عاطلاً إجبارياً إذا كان في سن العمل ويبحث جدياً عن عمل، ويستطيع – عقلياً وبدنياً – أن يعمل ولا يجده ضمن الأجر السائد.

(Structural)[٢٣]. فالبطالة الاحتكاكية تنشأ من كون الكثير من الشباب المتعطلين عن العمل بانتظار الحصول على وظيفة حكومية ذات أجر مجز، وبسبب عدم توافر معلومات كافية عن نوعية الوظائف المتاحة وأماكن توافرها، أما البطالة الهيكلية، فهي تحدث بسبب الاختلاف في معدلات الإنتاجية والمستويات المهارية بين متطلبات عدد كبير من الوظائف في القطاع الخاص (والمشغولة بعمالة وافدة)، وبين ما تحمله العمالة المواطنة الجديدة من مهارات، بمعنى أن قصور إنتاجية العامل المواطن ونوعية تأهيله مقارنة بالعامل الوافد أدى إلى ظهور بطالة هيكلية في سوق العمل[٢٤].

مما سبق يتضح أن بروز ظاهرة البطالة عند المواطنين تكمن في ثلاثة عوامل، منها العامل الديموغرافي المتمثل في ارتفاع معدلات النمو السكاني ومعدلات الخصوبة مما أدى إلى تزايد أعداد الداخلين إلى سوق العمل من العمالة الشابة، وسياسة التوظيف في القطاع الحكومي الذي جعل شريحة من العمالة الشابة تفضل العمل في القطاع الحكومي، ولو استدعى ذلك الانتظار طويلاً دون وظيفة، وأخيراً انخفاض القدرة التنافسية للعامل المواطن مقارنة بالعامل الوافد، الأمر الذي جعل القطاع الخاص يتجه نحو العمالة الوافدة التي تحقق له عمالة مدربة وخبيرة ورخيصة تغنيه عن المجازفة بعمالة وطنية أقل خبرة وأعلى أجراً.

ولتوضيح صورة التباين المكاني للسكان والقوى العاملة على مستوى بلديات قطر، ومن خلال الجدول رقم (٥) يستخلص الآتي:

جدول رقم (٥)
السكان والقوى العاملة بحسب البلدية ٢٠٠١م

البلدية	السكان	السكان ١٥ سنة وأكثر	٪	النشطون اقتصادياً	٪	المشتغلون	٪	المتعطلون	٪	غير النشطين اقتصادياً	٪
الدوحة	٣١٥٤١٨	٢٣٥٣٣٠	٧٤,٦	١٧٥٩٤٧	٧٤,٧	١٦٩٣٨٩	٩٦,٢	٦٥٥٨	٣,٧	٥٩٣٨٣	٢٥,٣
الريان	١٨٢١٨٠	١٢٩٧٢٧	٧١,٢	٩٤١١٤	٧٢,٨	٩٠٢٢٧	٩٥,٨	٣٨٨٧	٤,٢	٣٥٦١٣	٢٧,٢
الوكرة	٢٨٥٤٩	١٨٦٥٧	٦٥,٤	١١٤٢٥	٦١,٢	١٠٦١٤	٩٢,٩	٨١١	٧,١	٧٢٣٢	٣٨,٨
أم صلال	٢١٢٩٥	١٤٣٧٤	٦٧,٥	٩١٨٧	٦٣,٩	٨٥٧٨	٩٣,٤	٦٠٨	٦,٦	٥١٨٧	٣٦,١
الخور	١٥٨٣٦	١٣١٩٣	٨٣,٣	١١٢٦٨	٨٥,٤	١٠٨٦٤	٩٦,٤	٤٠٤	٣,٦	١٩٢٥	١٤,٦
الشمال	٣٧١٣	٢٩٦٦	٧٩,٩	٢٢٥٥	٧٦	٢١١٥	٩٣,٨	١٤١	٦,٢	٧١٠	٢٤
الغويرية	١٩٨٩	١٥٥٥	٧٨,٢	١٣٧٢	٨٨,٢	١٣٦٨	٩٩,٧	٤	٠,٣	١٨٢	١١,٨
الجميلية	٨٠٣٨	٧١٠٠	٨٨,٣	٦٣١٠	٨٨,٨	٦١٩٥	٩٨,٢	١١٥	١,٨	٧٩٠	١١,٢
جريان الباطنة	٦٦٣٠	٥٣٨٣	٨١,٢	٤٤٧١	٨٣	٤٣٨٤	٩٨	٨٧	٠,٢	٩١٣	١٧
مسيعيد	١٠١٣٤	٧٨٨٧	٧٧,٨	٦٥٥٨	٨٣,١	٦٥٥٨	١٠٠	٠	٠	١٣٢٩	١٦,٩
المجموع	**٥٩٣٧٨٢**	**٤٣٦١٧٢**	**٧٢,٥**	**٣٢٢٩٠٧**	**٧٤**	**٣١٠٢٩٢**	**٩٦**	**١٢٦١٥**	**٤**	**١١٣٢٦٤**	**٢٦**

المصدر: مسح القوى العاملة بالعينة ٢٠٠١م.

– مثل السكان النشطون اقتصادياً أكثر من ٨٥٪ من جملة السكان (١٥ سنة فأكثر) في كل من بلدية الجميلية والغويرية والخور، وانخفضت قليلاً إلى ٨٣٪ في كل من مسيعيد وجريان الباطنة. أما بقية البلديات فالنسبة راوحت بين ٧٠٪ في كل من الدوحة والريان، و٦٠٪ في الوكرة وأم صلال. وتفاوت هذه النسب يعود إلى طبيعة ووظيفة بعض البلديات التي تمثل مناطق سكن لعائلات مواطنة لا ينخرط كثير من سكانها في الأنشطة الاقتصادية كما في بلديتي الوكرة وأم صلال.

– أعلى نسبة تعطل سجلت في بلديات الوكرة (٧,١٪)، وأم صلال (٦,٦٪)، والشمال (٦,٢٪)، أما أقل نسبة تعطل فكانت في الغويرية (٠,٣٪)، والجميلية (١,٨٪)، وجريان الباطنة (٠,٢٪).

ويستنتج مما سبق أن تفاوت نسبة البطالة بين البلديات مرتبطة بوظيفة المدن التي تضمها. فقد تكون مناطق ذات خدمات صناعية وخدمية وتضم معظم

العمالة الوافدة، أو مناطق سكنية يقطنها أسر قطرية وسكانها غير نشطين اقتصادياً، كما هو الحال في مدن الوكرة وأم صلال والشمال.

ثالثاً – التوزع الجغرافي للعمالة في قطر :

تتركز معظم القوى العاملة في بلدية الدوحة عاصمة البلاد؛ فهي تضم نحو نصف جملة العمالة في قطر (٥٤٪). (انظر جدول رقم ٦ وشكل رقم ٢)، يليها بلدية الريان بنسبة تصل إلى ٢٩٪؛ أي أن البلديتين تضمان نحو ٨٣٪ من عمالة البلاد عام ٢٠٠١م على مستوى الجنسين ذكوراً وإناثاً. أما بقية البلديات فتتقاسم البقية بنسب صغيرة ومتفاوتة مقارنة بالمنطقتين السابقتين. وتوزيع العمالة على هذا النحو يعكس حقيقة توطن الأنشطة الاقتصادية سواء كانت تجارية أم صناعية وتركز الخدمات، كما يعكس طبيعة تركز السكان. فالمنطقتان الدوحة والريان تضمان أكبر التجمعات السكانية مدنية؛ إذ تصل إلى ٨٤٪ من جملة سكان قطر.

جدول رقم (٦)

توزع القوى العاملة بحسب النوع في البلديات عام ٢٠٠١م

البلديات	نسب القوة العاملة في كل منطقة إلى مجموع القوى العاملة في قطر						مجموع القوى العاملة
	ذكور	٪	إناث	٪	الإجمالي	٪	
الدوحة	٥٤	٩٣	٥٧,١	٦,٨	٥٤,٥	١٠٠	١٧٥٩٤٧
الريان	٢٩,٥	٨٥,٥	٢٧	١٤,٥	٢٩,٢	١٠٠	٩٤١١٤
الوكرة	٣	٧٥	٥,٧	٢٥	٣,٥	١٠٠	١١٤٢٥
أم صلال	٢,٦	٧٦	٤,٤	٢٤	٢,٨	١٠٠	٩١٨٧
الخور	٣,٦	٨٦,٣	٣	١٣,٧	٣,٥	١٠٠	١١٢٦٨
الشمال	٠,٦	٧٦,٤	١	٢٣,٦	٠,٧	١٠٠	٢٢٥٥
الغويرية	٠,٥	٩٣,٦	٠,٢	٦,٤	٠,٤	١٠٠	١٣٧٢
الجميلية	٢,١	٩١,٧	١	٨,٣	٢	١٠٠	٦٣١٠
جريان الباطنة	١,٦	٩٤,٧	٠,٥	٥,٣	١,٤	١٠٠	٤٤٧١
مسيعيد	٢,٤	٩٩	٠,١	١	٢	١٠٠	٦٥٥٨
المجموع	٪١٠٠	٨٤,٤	٪١٠٠	١٥,٦	٪١٠٠	١٠٠	٣٢٢٩٠٦

المصدر: حسبت النسب بناء على بيانات مسح السكان بالعينة ٢٠٠١م، ص ٣٣– ٣٤.

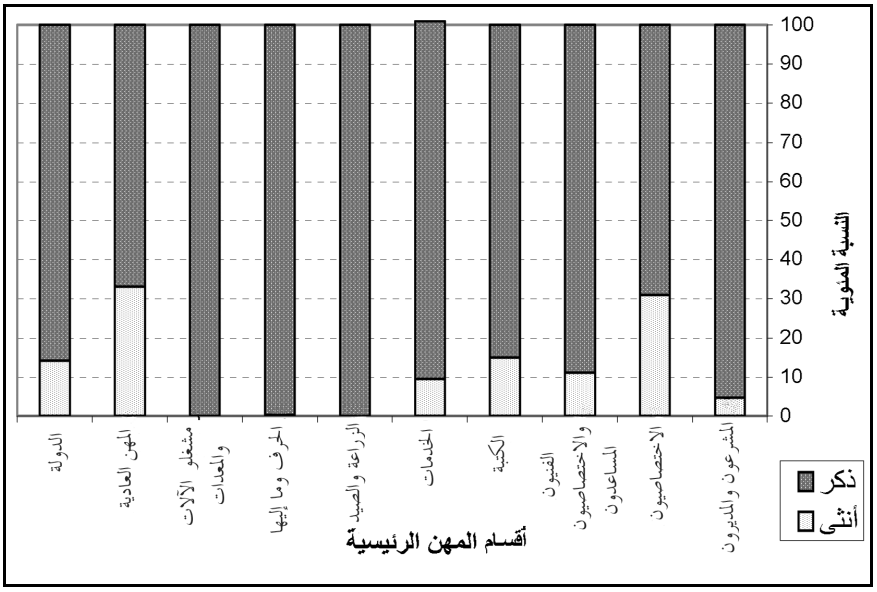

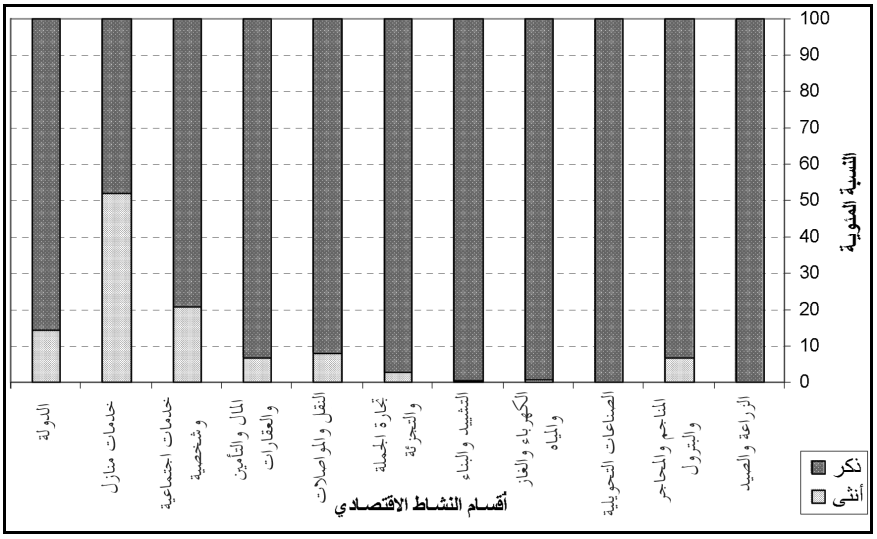

شكل رقم (٢)

التركيب النوعي للقوى العاملة بحسب أقسام النشاط الاقتصادي والمهن الرئيسة لعام ٢٠٠١م

المصدر: من بيانات الجدولين ذي الرقمين (٧) و(٨).

رابعاً – النشاط الاقتصادي:

– بيانات الجدول رقم (٧) توضح الصورة التقريبية لتوزيع العمالة بين الأنشطة الاقتصادية في قطر، وتشير إلى انخفاض مشاركة العمالة في قطاع الأنشطة الأولية، وارتفاعها في الأنشطة الثانية والثالثة (الصناعة والخدمات)؛ فقد انخفضت نسبة العاملين في قطاع الزراعة والصيد من ٣,٤٪ عام ١٩٨٦م إلى ٣,٢٪ عام ٢٠٠١م. وذلك بسبب بروز قطاعات اقتصادية استحوذت على العدد الأكبر من العمالة، وهي تتمثل في الأنشطة الثانية (الصناعة – التعدين – البناء والتشييد)، والأنشطة الثالثة (الخدمات)؛ فهناك علاقة بين النمو الاقتصادي والعمالة في الأنشطة الأولية، حيث تميل نسبة العمالة إلى الهبوط في هذا القطاع كلما تزايدت سرعة النمو الاقتصادي(٢٥).

– يختلف الحال في قطاع النشاطات الثانية التي ازداد رصيد العمالة فيها من نحو ٢٩,٥٪ عام ١٩٨٦م إلى ٣٢٪ عام ١٩٩٨م، ثم إلى ٣٦,٥٪ عام ٢٠٠١م. ويعزى السبب إلى النشاط العمراني الانفجاري الذي تطلب قوة عاملة كبيرة في قطاع البناء والتشييد، وكذلك الحال بالنسبة لقطاعي الصناعات التحويلية والنفط اللذين يمثلان عصب الاقتصاد القطري؛ فقد استحوذ قطاع الصناعات التحويلية على ١٣٪ من جملة العمالة عام ٢٠٠١م، في حين لم تتجاوز النسبة عام ١٩٨٦م ٧٪ فقط. وكذلك الحال بالنسبة لقطاع النفط الذي ارتفعت فيه نسبة العمالة من ٢,٤٪ عام ١٩٨٦م إلى ٤,٣٪ عام ٢٠٠١م.

– يحتل قطاع النشاطات الثالثة (الخدمات– التجارة– النقل والمواصلات– المال والتأمين– الكهرباء والغاز والمياه) مكان الصدارة من حيث حجم العمالة ونسبتها من الإجمالي، حيث يستأثر هذا القطاع بأكثر من ٦٠٪ من إجمالي العمالة، ويعود ذلك إلى طبيعة اقتصاد البلاد الذي يقوم على قطاع الأنشطة الخدمية التي تجنح إلى الارتفاع السريع من خلال وجود علاقة طردية بين مستوى دخول الأفراد والخدمات المختلفة. وتنعكس هذه العلاقة في ارتفاع نسبة العاملين القطريين الذين يتكدسون في هذا القطاع إلى نحو ٩٠٪ من

إجمالي العاملين القطريين، ويتركزون بصفة خاصة في قطاع الخدمات بنسبة تزيد قليلاً على ٨٠٪ من جملة العمالة القطرية.

جدول رقم (٧)

توزع السكان بحسب أقسام النشاط الاقتصادي والجنسية والنوع (١٩٨٦م، ١٩٩٧م، ٢٠٠١م)

النشاط الاقتصادي	قطريون			غير قطريين			الإجمالي		
	ذكر	أنثى	جملة	٪	ذكر	أنثى	جملة	ذكر	أنثى	جملة	٪
					١٩٨٦م						
الزراعة والصيد	,٧	,٠٧	,٦	٢	٣,٨	,٠٢	٣,٤	٩٨	٣,١	,١	٣,٢	١٠٠
المناجم والمحاجر والبترول	,٨	,٤	٦,٩	٣٠	٢	١	١,٩	٧٠	٢,٦	,٩	٢,٤	١٠٠
الصناعات التحويلية	٢,٣	,٧	٢	٣	٨,٢	,٦،	٧,٥	٩٧	٧,٦	,٦	٦,٩	١٠٠
الكهرباء والغاز والمياه	٧,٧	,٠٣	٦,٦	٢٦	٢,٤	٠	٢,٢	٦٨,٦	٢,٩	,٠١	٢,٦	١٠٠
التشييد والبناء	١,٥	,٠٣	١,٣	,٧	٢٤,٦	,٧	٢٢,٤	٩٩,٣	٢٢,٣	,٦	٢٠,٢	١٠٠
تجارة الجملة والتجزئة	٦	,١	٥,٢	٤,٨	١٢,٦	٢	١١,٦	٩٥,٢	١٢	١,٦	١١	١٠٠
النقل والمواصلات	٣	,٥	٢,٧	٧,٤	٤	١,٧	٣,٨	٩٢,٦	٣,٩	١,٥	٣,٧	١٠٠
المال والتأمين والعقارات	١,١	,١	١	٦,٣	١,٦	١,٩	١,٦	٩٣,٧	١,٦	١,٦	١,٦	١٠٠
خدمات اجتماعية وشخصية	٦٩	٩٨	٧٣	١٦	٤٠,٦	٩٢	٤٥,٤	٨٤	٤٣,٣	٩٣	٤٨,٢	١٠٠
خدمات منازل*												
غير مبين	,٨	,٠٧	,٧	٢٩,٥	,٢	,٠٨	٢,٢	٧٠,٥	,٣	,١	,٢	١٠٠
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	١٠,٤	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٨٩,٦	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	١٠٠
					١٩٩٧م						
الزراعة والصيد	,٢	٠	,١	,٤	٤,٨	,٠١	٤,٣	٩٩,٦	٤,٣	,٠١	٣,٧	١٠٠
المناجم والمحاجر والبترول	٧,٣	,٧	٥,٧	٢٢	٣,٢	١,١	٣	٧٨	٣,٧	١,١	٣,٣	١٠٠

تابع/ جدول رقم (٧)
توزع السكان بحسب أقسام النشاط الاقتصادي والجنسية والنوع
(١٩٨٦م، ١٩٩٧م، ٢٠٠١م)

النشاط الاقتصادي	قطريون				غير قطريين				الإجمالي			
	ذكر	أنثى	جملة	٪	ذكر	أنثى	جملة	٪	ذكر	أنثى	جملة	٪
الصناعات التحويلية	٢,٣	,١	١,٨	٢,٧	١٠,٩	,٤	٩,٦	٩٧,٣	٩,٩	,٤	٨,٦	١٠٠
الكهرباء والغاز والمياه	٣,٢	,٠٥	٢,٥	٢٨,٢	١,١	,٠١	,٩	٨١,٨	١,٣	,٠٢	١,١	١٠٠
التشييد والبناء	١,١	,٠٣	,٨	,١	٢٦	,٥	٢٢,٩	٩٩,٤	٢٣,١	,٤	٢٠	١٠٠
تجارة الجملة والتجزئة	٣	,١	٢,٣	٢,٣	١٦,٣	٢,٦	١٤,٧	٩٧,٧	١٤,٨	٢	١٣,٢	١٠٠
النقل والمواصلات	٢,٧	١,٤	٢,٤	٩,١	٣,٩	١,٤	٣,٦	٩٠,٩	٣,٧	١,٥	٣,٤	١٠٠
المال والتامين والعقارات	١,٧	,٨	١,٥	٧	٣	٢,٤	٢,٩	٩٣	٢,٩	٢	٢,٨	١٠٠
خدمات اجتماعية وشخصية	٧٧,٦	٩٦,٦	٨٢,٢	٢٤,٤	١٩,٧	١٨,٧	١٩,٦	٧٥,٦	٢٦,٣	٣٦,٥	٢٧,٧	١٠٠
خدمات منازل	٣,٣	,٠٢	,٢	,٢	١١,١	٧٢,٨	١٨,٥	٩٩,٨	٩,٩	٥٦	١٦,١	١٠٠
غير مبين	,٦	,٢	,٥	٦٢,٧	,٠٤	,٠٨	,٠١	٣٧,٣	,١	,٠٧	,١	١٠٠
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	١٣	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٨٧	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	١٠٠
					٢٠٠١م							
الزراعة والصيد	٠	٠	٠	٠	٣	٠	٢,٦	١٠٠	٢,٧	٠	٢,٣	١٠٠
المناجم والمحاجر والبترول	٩,٨	١,٦	٧,٧	٢٣,٤	٤	٢,٣	٣,٨	٧٦,٦	٤,٧	٢,١	٤,٣	١٠٠
الصناعات التحويلية	٢,٣	,١	١,٧	١,٨	١٦,٩	,٢	١٥	٩٨,٢	١٥,٣	,٢	١٣,١	١٠٠
الكهرباء والغاز والمياه	٥,٤	,٢،	٤	٣١,٣	١,٥	,١	١,٣	٦٨,٧	٢	,١	١,٧	١٠٠
التشييد والبناء	,٨	٠	,٦	,٤	٢٤,٨	,٩	٢١,٨	٩٩,٦	٢٢	,٦	١٩	١٠٠
تجارة الجملة والتجزئة	١,٧	,١	١,٣	١,٢	١٧,٣	٣,٥	١٥,٦	٩٨,٨	١٥,٥	٢,٧	١٣,٧	١٠٠
النقل والمواصلات	١,٧	,٧	١,٤	٥,٩	٣,٧	٢,٢	٣,٥	٩٤,١	٣,٤	١,٨	٣,٢	١٠٠
المال والتأمين والعقارات	١,٩	٢,٤	٢	٨,١	٣,٨	١,٥	٣,٥	٩١,٩	٣,٥	١,٧	٣,٣	١٠٠

تابع جدول رقم (٧)
توزع السكان بحسب أقسام النشاط الاقتصادي والجنسية والنوع (١٩٨٦م، ١٩٩٧م، ٢٠٠١م)

النشاط الاقتصادي	قطريون				غير قطريين				الإجمالي			
	ذكر	أنثى	جملة	٪	ذكر	أنثى	جملة	٪	ذكر	أنثى	جملة	٪
خدمات اجتماعية وشخصية	٧٦,٣	٩٤,٩	٨١,٢	٤٣	١٥,٨	٢٠,١	١٦,٣	٥٧	٢٢,٨	٣٨,٤	٢٥	١٠٠
خدمات منازل	,١	,٠٢	,١	,٠٥	٩,٢	٦٩,٢	١٦,٦	٩٩,٩٥	٨,١	٥٢,٤	١٤,٤	١٠٠
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	١٣,٢	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٨٦,٨	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	١٠٠

* في تعداد١٩٩٧م تم دمج أعداد العاملين في الخدمات المنزلية مع نشاط الخدمات الاجتماعية والشخصية.

المصادر: ١ – التعداد العام للسكان (١٩٨٦م، ١٩٩٧م).

٢ – مسح القوى العاملة بالعينة، ٢٠٠١م.

– إن توزيع العمالة بحسب الجنسية على الأنشطة الاقتصادية يشير إلى عدم التوازن؛ فمعظم القطاعات الاقتصادية تسيطر عليها العمالة الوافدة؛ إذ إن نسبتها تصل إلى نحو ٩٩٪ من جملة العمالة في قطاعات الزراعة، والخدمات المنزلية، والتشييد والبناء، والصناعات التحويلية، والتجارة. ونحو ٩٣٪ في قطاعي النقل والمال. وهذا يعني وجود خلل واضح في احتياح الدولة المتنامي للوافدين، بخاصة في بعض القطاعات التي ستبقى معدلات العمالة الوافدة فيها مرتفعة حتى على المدى البعيد. إن سيطرة الوافدين في هذه القطاعات قد مكن العمالة القطرية من التركز في مجال الخدمات، وبخاصة في القطاع الحكومي بعد أن وفرت الدولة فرصاً لمواطنيها في الوظائف الإدارية والمكتبية، كل وفق مستواه وقدراته وخبراته. كما أن طبيعة العمالة المواطنة تفضل الأعمال المكتبية والمتركزة في القطاعات الحكومية، نتيجة قلة خبرتها في مجال الأعمال المهنية الأخرى كالتشييد والبناء والتجارة والصناعة[٢٦]. لذلك نجد أن نسبة مساهمة العاملين القطريين في قطاع الخدمات تصل إلى ٤٣٪ من جملة العمالة في هذا

القطاع عام ٢٠٠١م، بزيادة كبيرة على عام ١٩٨٦م، حيث كانت نسبتهم لا تتجاوز ١٦٪. كما ارتفعت نسبة العمالة القطرية في قطاعي الكهرباء والغاز والمياه، والمناجم والبترول بنسبة ٣١٪ و٢٤٪ من جملة العمالة في كل قطاع على الترتيب.

وتتميز القطاعات التي ترتفع فيها نسبة العمالة المواطنة بأنها قطاعات حكومية تحظى بتركز القطريين فيها بنسبة تصل إلى ٨٠٪ من جملتهم في القطاعات المختلفة، وذلك بسبب مجموعة من العوامل، منها ما يتعلق بالأمان الوظيفي، والامتيازات التي يحصلون عليها من حيث الرواتب والأجور وشروط الخدمة الحكومية التي لا تعكس ارتباطاً بين المكافأة والجهد[٢٧].

وأصبحت عملية إحلال العمالة المواطنة محل العمالة الوافدة في القطاع المختلط والحكومي أمراً يصعب تحقيقه أو نجاحه في المستقبل القريب. ولعل ظاهرة البطالة المقنعة هي النتيجة الطبيعية لسياسة التوظيف الحكومي التي تعمل على إهدار قوة العمل المواطنة، لذلك تسعى الحكومة جاهدة إلى رفع نسبة العمالة القطرية وبخاصة في القطاع المختلط الذي يضم ما نسبته ١٧,٥٪ من العمالة القطرية، في حين تظل نسبة مشاركة العمالة القطرية، في القطاع الخاص منخفضة، وبنسبة لا تتجاوز ٣,٣٪.

أما بالنسبة للعمالة الوافدة فأكبر تركز لها هو القطاع الخاص، وبنسبة ٦٦٪ من جملتهم في القطاعات المختلفة، في حين يوجد نحو ٢٤٪ من جملتهم في القطاع الحكومي. إن انخفاض مساهمة العمالة غير المواطنة في القطاع الحكومي ناتجة من زيادة الطلب عليها في القطاع الخاص وقطاع العمالة المنزلية بشكل أساسي، ولعل أهم العوامل الرئيسية المحددة لاختيارهم هو الانخفاض النسبي لأجور العمالة الوافدة، بخاصة غير الماهرة منها.

وختاماً، تتميز العمالة في دولة قطر بمجموعة من الخصائص، منها أنها عمالة يطغى فيها الوافدون، فكل عامل مواطن يقابله أكثر من خمسة من العمال الوافدين. والظاهرة الأخرى هي أن هناك خللاً في توزيع العمال بين القطاعات

الاقتصادية؛ فقد التحق معظم المواطنين في الأعمال الحكومية، وتقلصت نسبتهم في قطاع النشاطات الثانية، وهذه مؤشرات توضح سوء توزيع الموارد البشرية، بخاصة أنه استنزاف للعمالة في القطاعات الإنتاجية، وهو اتجاه قد يشكل مصدراً لمشكلات مستقبلية في هيكل العمالة القطرية من جهة، ومن جهة أخرى لازدياد الحاجة إلى الاستعانة بالعمالة الوافدة لاستمرار النشاط الاقتصادي، لذلك فإن الأمر يتطلب تحقيق التوازن عن طريق تقويم العمالة بين القطاعات الاقتصادية وتنظيمها وتوزيعها، وتنويع القاعدة الاقتصادية وتوسيعها، ومحاولة الحد من استقدام العمالة الوافدة، وزيادة المشاركة المحلية في القطاعات الاقتصادية والإنتاجية النشطة(٢٨).

أما توزيع العمالة على مستوى النوع، فالملاحظ تركز معظم الذكور والإناث القطريين في قطاع الخدمات بنسبة تصل بين الذكور إلى ٧٦٪ من إجمالهم، وبين الإناث إلى ٩٥٪، أما بقية القطاعات فتقل نسبة المشاركة إلى مستويات متدنية جداً. (جدول رقم ٧).

أما العمالة غير القطرية، فتتوزع بشكل أفضل على أقسام النشاط الاقتصادي حيث يوجد خُمسهم في قطاع التشييد والبناء، وبنسب متماثلة في قطاع الخدمات المنزلية والخدمات الاجتماعية والتجارة والصناعة، وهي ١٦٪ لكل قطاع. أما توزيعهم بحسب النوع فنجد أن ربع الذكور يوجدون في قطاع التشييد والبناء، ونحو السدس في قطاع الصناعات التحويلية، ومثله في قطاع الخدمات. ويختلف الأمر بالنسبة للإناث حيث سجلت أكبر مشاركة لهن في قطاع الخدمات المنزلية، وبنسبة تصل إلى ٧٠٪، وجاء قطاع الخدمات الاجتماعية في مرتبة ثانية بنسبة ٢٠٪. أما في بقية القطاعات فقد تضاءلت نسبة مشاركتهن بشكل واضح. (جدول رقم ٧).

بناء على ما سبق، يتضح بالنسبة لتوزيع السكان على الأنشطة الاقتصادية أن معظم الأعمال التي يقوم بها الوافدون ليست من الأعمال الجاذبة للعمالة الوطنية، ولا سيما تلك التي تمارسها الوافدات؛ مما يحتم المزيد من الجهود

لترغيب الشباب القطري للعمل في القطاعات الإنتاجية مثل التجارة والصناعة، أما المجالات المتوافرة لإحلال المرأة القطرية بدلاً من العمالة النسائية الوافدة فهي ليست ممكنة، بخاصة إذا علمنا أن ٧٠٪ من الأعمال التي تقوم بها النساء الوافدات هي أعمال خدمات منزلية. (جدول٧).

خامساً – التركيب المهني :

لا شك أن التركيب المهني هو انعكاس لتوزيع القوى العاملة بحسب النشاط الاقتصادي؛ فالتحولات الاقتصادية تؤدي إلى تغيرات في التركيب المهني للقوى العاملة.

لذلك يتبين من الجدول رقم (٨) والملحق رقم (١) اللذين يوضحان توزيع السكان بحسب أقسام المهن الرئيسية والجنسية والنوع عام ٢٠٠١م مجموعة من الحقائق تتمثل في ما يأتي:

جدول رقم (٨)

النشطون اقتصادياً (١٥ سنة وأكثر) بحسب الجنسية والجنس والمهنة ٢٠٠١م

المهنة	قطريون			غير قطريين			الإجمالي		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
المشرعون وموظفو الإدارة العليا والمديرون	٧,٨	٢,٣	٦,٣	١,٨	,٢	١,٦	٢,٤	,٧	٢,٢
الاختصاصيون	١٢	٥٦,٢	٢٣,٦	٨,٥	١٣,٥	٩,١	٨,٩	٢٤	١١
الفنيون والاختصاصيون المساعدون	١٧,٨	٨,١	١٥,٢	٥,٤	٤,٢	٥,٢	٦,٨	٥,١	٦,٥
الكتبـــة	٤٠,٣	٢٦,١	٣٦,٦	٨	٨,١	٨	١١,٦	١٢,٥	١١,٨
العاملون في الخدمات والباعة في المحال التجارية والأسواق	٣,٥	,٥	٢,٧	١٠,٦	٨	١٠,٣	٩,٨	٦,٢	٩,٣
العمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك	٠	٠	٠	١,٤	٠	١,٣	١,٣	٠	١,١
العاملون في الحرف وما إليها	٥	,٢	٣,٨	٢٩,٥	,٥	٢٥,٩	٢٦,٧	,٤	٢٣

تابع/ جدول رقم (٨)

النشطون اقتصادياً (١٥ سنة وأكثر) بحسب الجنسية والجنس والمهنة ٢٠٠١م

المهنة	قطريون			غير قطريين			الإجمالي		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
مشغلو الآلات والمعدات ومجمعوها	٤,٥	٠	٣,٣	١٦,٢	٠	١٤,٢	١٥	٠	١٢,٨
المهن العادية	٨,١	٦,٦	٧,٨	١٨,٦	٦٥,٥	٢٤,٤	١٧,٤	٥١,١	٢٢,٢
الأفراد الذين لم يصنفوا بحسب المهنة	١	٠	,٧	٠	٠	٠	,١	٠	,١
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠
جملة العاملين بحسب الجنس والجنسية ٪	٧٣,٧	٢٦,٣	٤١١٩٦ ١٣,٢	٨٧,٦	١٢,٤	٢٧١٦١٥ ٨٦,٨	٨٥,٨	١٤,٢	٣١٢٨١٠ ٪١٠٠

المصدر: مسح القوى العاملة بالعينة، أبريل ٢٠٠٢م، جدول١١، ص٤.

١ – يوجد نحو ربع العمالة (٢٣٪) في الخدمات المتمثلة في المهن الحرفية كالبنائين والحدادين والدهانين، والمهن المتمثلة في الميكانيكا والحدادة والكهرباء والصناعة، وغيرها (انظر ملحق ١). كما يشير التوزيع المهني للعمالة إلى تركز مماثل للعمالة وبنسبة ٢٢,٢٪ في المهن العادية والمتمثلة في العمال المُشتغلين في المنازل والمصانع وخدمات المباني، وعمال النقل والصناعة والصيد.. إلخ. وهذا يعني أن نسبة ٤٥٪ من العمالة تتركز في مهن خدمية حرفية عادية، يصعب فيها عملية الإحلال، كما مثل مشغلو الآلات والمعدات والأجهزة في التعدين وإنتاج الطاقة وسائقو النقل نسبة تصل إلى ١٢,٨٪ من جملة العمالة، وتأتي مهنة الكتبة في المرتبة الرابعة بنسبة ١١,٨٪.

٢ – تبين من التركيب المهني للسكان القطريين وجود تركز كبير للعمالة القطرية في مهنة الكتبة، وبنسبة تصل ٣٧٪ من جملتهم في المهن المختلفة. كما يتركزون في مهنة الاختصاصيين والفنيين والاختصاصيين

المساعدين بنسبة تصل إلى ٣٩٪. وهذا يعني أن أكثر من ثلاثة أرباع العمالة القطرية تتركز في مهن مكتبية كموظفين تنفيذيين، أو مهن فنية علمية تتمثل في مجموعة المؤسسات الحكومية الخدمية.

٣ – أما التركيب المهني للعمالة الوافدة فالملاحظ ارتفاع نسبتهم في مهن الخدمات كباعة وخدم وسواقين، والمهن العادية والحرفية إلى نحو ٦٠٪ من جملتهم؛ الأمر الذي يؤكد حقيقة هذا النوع من العمالة التي استحوذت على معظم المهن اليدوية أو الخدمية المتواضعة.

٤ – تبدو التغيرات أكثر وضوحاً عندما ننظر إلى البيانات بحسب النوع. فبالنسبة للذكور القطريين، يلاحظ ارتفاع نسبتهم في مهنة الكتبة إلى ٤٠٪، ثم العمل اختصاصيين وفنيين بنسبة ١٧,٨٪. أي أن مهنة الكتبة والاختصاصيين والفنيين ضمت ٧٠٪ من العمالة المواطنة الذكور. أما بالنسبة للعمالة النسائية القطرية فشهدت تركزاً في مهنة الاختصاصيين المتمثلة في التمريض والتعليم وما إلى ذلك بنسبة تصل إلى ٥٦٪. يليها مهنة الكتبة كالسكرتارية وكتبة الحسابات والبنوك والمحال التجارية بنسبة تصل إلى ٢٦٪. أما بقية المهن فشهدت تواضعاً لعمل المرأة فيها؛ لكونها لا تتناسب مع طموحها، ومن ثم فهي ترفض العمل بها.

أما بالنسبة لغير القطريين من الذكور، فالملاحظ توازن توزيعهم على المهن المختلفة؛ فأعلى نسبة تركز لهم كان في المهن الحرفية وما إليها بنسبة ٣٠٪ تقريباً. يليها المهن العادية ١٩٪، وتشغيل الآلات والمعدات وتجميعها ١٦٪. أما الأعمال الخدمية كالباعة والسواقين فمثلت نسبتهم فيها ١١٪. أما بالنسبة للإناث غير القطريات فمجال عملهن تركز في المهن العادية كخدم في المنازل، وعاملات بيع في المحال، والخدمات في المطاعم والفنادق، وبنسبة تصل إلى ٦٥٪.

بصفة عامة يلاحظ أن غير القطريين من العمالة يتفوقون نسبياً في جميع أقسام المهن الرئيسية دون استثناء، ولكن بنسب متفاوتة، فأعلى تركز لهم سجل في مهن الزراعة والصيد (١٠٠٪)، والمهن الحرفية (٩٨٪)، وتشغيل

الآلات والمعدات (٩٧٪)، والعمل في الخدمات العامة (٩٦٪)، والمهن العادية (٩٥٪). أما بالنسبة للمهن المكتبية والفنية والاختصاصية، وموظفي الإدارة العليا والمديرين، فقد انخفضت نسبتهم عن ذلك؛ حيث راوحت بين ٦٠٪–٧٠٪ من جملة العاملين في كل منها.

وتعكس هذه الأرقام العجز الكبير في القوى الوطنية بشكل عام، مع اختلاف مستوياته، داخل أقسام المهن الرئيسية المختلفة. وبناء عليه، فإن من الصعوبة إيجاد حلول مستقبلية في رفع نسبة مشاركة القطريين في المهن الخدمية والحرفية والعادية، وذلك لطبيعة هذه الأعمال التي لا تتناسب مع مستوياتهم الاجتماعية، وإن كان بالمقدور تعادل الكفة بين العمالة القطرية وغير القطرية في المهن المكتبية والفنية والاختصاصية.

سادساً – الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للعمالة :

١ – الجنسية:

بلغ عدد سكان قطر عام ٢٠٠١م نحو ٥٩٣٧٨٣ نسمة، يمثل السكان الوافدون ٧٢٪ من إجمالي السكان، ومن المتوقع أن يصل حجم السكان عام ٢٠٠٥م إلى ٧٤٨٠٠٠ نسمة، يمثل الوافدون نحو ٧١,٥٪ من إجمالي السكان[٢٩]. وينحدر الوافدون إلى قطر من جنسيات عديدة عربية وغير عربية، ففي عام ١٩٨٩م بلغ حجم الوافدين العرب نحو ربع الوافدين، ثم أخذت تتراجع هذه النسبة على حساب تدفق الهجرة غير العربية التي ارتفعت نسبتها من ٧٤٪ عام ١٩٨٨م، إلى ٩٠٪ عام ١٩٩٧م، ثم هبطت إلى ٧٧٪ عام ٢٠٠١م[٣٠].

وتسيطر الجنسية الآسيوية على المهاجرين الآخرين إلى قطر؛ حيث تمثل آسيا بدولها القريبة والفقيرة منبعاً متجدداً للوافدين. فنسبتهم إلى إجمالي الوافدين راوحت بين ٦٥٪–٨٨٪ حتى عام ١٩٩٥م. ثم بدأت تنخفض تدريجياً لتمثل عام ٢٠٠١م نحو ٤٩٪ من جملة الوافدين[٣١].

وقد مثلت العمالة الآسيوية مركز الثقل في تشكيلة العمالة الوافدة، وأصبح الغالبية العظمى من الوافدين الآسيويين هم من شبه القارة الهندية (الهند–

باكستان–بنغلادش) وبنسبة تصل إلى ٨٥٪ حتى عام ١٩٩٠م، ثم بدأت نسبة هذه الفئة من العمالة تتناقص لتصل إلى ٦٢٪ عام ٢٠٠١م. وذلك بسبب رغبة الدولة في تنويع جنسيات الآسيويين، فأخذت تتوافد جنسيات أخرى قادمة من دول الشرق الأقصى في آسيا، تتصف بالكفاءة والتنظيم والقدرة على العمل في الأنشطة الاقتصادية الحديثة بكفاءة عالية، وأخذ يتزايد الطلب عليها للمساهمة في سوق العمل سواء العام أو الخاص منذ عام ١٩٨٩م. مثل العمالة السيرلانكية والفلبينية والكورية، التي ارتفعت نسبتها إلى نحو ٣٨٪ من إجمالي العمالة الآسيوية عام ٢٠٠١م، وذلك بعد أن كانت لا تتجاوز ١٥٪ عام ١٩٩٠م[٣٢].

اختلال التوازن في قوة العمل بحسب الجنسية:

شهدت قطر – كما لاحظنا – زيادة مطردة في قوة العمل واختلالاً واضحاً في تركيبتها لصالح الأجانب، بخاصة في مرحلة التنمية المتمثلة في النصف الثاني من عقد السبعينيات والثمانينيات، وما طرأ من تطور اقتصادي وعمراني وتوسع في مشاريع الهياكل الأساسية التي احتاجت إلى مزيد من قوة العمل؛ فقد تضاعفت أعداد العاملين خلال الثلاثين سنة الأخيرة أكثر من ستة أضعاف. وهذه الزيادة الحادة طرأت خلال الفترة (١٩٧٠–١٩٨٦م). بمعدل نمو سنوي يصل إلى ٨٪ سنوياً، وقد نمت العمالة الوافدة بمعدلات أسرع للفترة نفسها لتمثل ٨٪ سنوياً. أما فترة التسعينيات وحتى عام ٢٠٠١م، فالإحصاءات تشير إلى انخفاض في معدلات نمو العمالة الوافدة لتمثل نصف ماهي عليه عند المواطنين الذين ارتفع معدل نموهم إلى ٥,٥٪ سنوياً خلال الفترة (١٩٨٦–٢٠٠١م)؛ بينما سجلت عند الوافدين نسبة ٣٪ سنوياً. وعلى الرغم من ذلك ما زالت العمالة الوافدة تمثل ٨٧٪ من جملة العمالة في قطر. وقد برز بشكل واضح اختلال توزيع العمالة على الأنشطة الاقتصادية، حيث تركز معظم العمالة في أنشطة الخدمات الاجتماعية والشخصية، والخدمات المنزلية، وبنسبة تصل إلى ٤٠٪ من جملة العمالة، وقد ارتفعت عن ذلك بين المواطنين إلى ٨١٪، وانخفضت عند الوافدين

إلى ٣٣٪ (جدول رقم ٧). أما بالنسبة للتركيب المهني فزاد العجز في العمالة الوطنية في مهن عمال الإنتاج والمهن الحرفية والعادية، ومثلوا نسباً متواضعة، بينما ارتفعت أعدادهم في المهن المكتبية والاختصاصية والفنية، وقد خلق ذلك نوعاً من الخلل في التوزيع، وهو أمر عكسته الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع التي جنبت أبناءه العمل في المهن اليدوية والخدمية أو أعمال البيع.

٢ – التركيب النوعي:

ترتفع نسبة الذكور مقارنة بالإناث في جميع أقسام النشاط الاقتصادي والمهن الرئيسية. كما تتفاوت نسبة مساهمة الإناث في القوى العاملة بحسب أقسام النشاط الاقتصادي والمهن؛ فهي ترتفع إلى نحو الثلث في المهن العادية والاختصاصية، وإلى سدس القائمين بأعمال الكتبة، وإلى نحو ١٠٪ في المهن الفنية ومهنة الخدمات والباعة، ويكاد ينعدم وجودها في المهن الأخرى مثل الزراعة والمهن الحرفية ومهنة مشغلي الآلات (انظر شكل رقم ٣). وبالمثل تختلف نسب العمالة النسائية من قطاع اقتصادي إلى آخر. فترتفع نسبة الإناث في قطاع الخدمات المنزلية لتمثل أكثر من نصف العاملين في هذا القطاع (٥٢٪)، يليها قطاع الخدمات الذي يشمل التعليم والصحة والعمل الاجتماعي والخدمات الشخصية، ويضم نحو خُمس القوى العاملة في هذا القطاع (٢٢٪)، ثم الوساطة المالية (١٥٪)، بينما تنخفض إلى مستويات أقل وبنسبة لا تزيد على ٨٪ في قطاعات التعدين والمحاجر، والنقل والمواصلات، والأنشطة العقارية.

إضافة إلى ما سبق، وعلى الرغم من أن الذكور يمثلون الأغلبية الساحقة في جميع المناطق الإدارية، يلاحظ وجود تباين جغرافي في سمات التركيب النوعي للقوى العاملة، ولكنه ليس حاداً أو كبيراً (شكل ٣). فترتفع نسب الذكور إلى أكثر من ٩٠٪ في مسيعيد وجريان الباطنة والدوحة والغويرية والجميلية، وتنخفض قليلاً في الريان والخور وأم صلال إلى ٨٥٪، أما في بلديات الوكرة وأم صلال والشمال، فقد سجلت العمالة من الذكور نسبة تصل إلى ٧٥٪. وبناء عليه، فالمدى بين نسب المناطق لا يكاد يتجاوز ١٥٪ فقط.

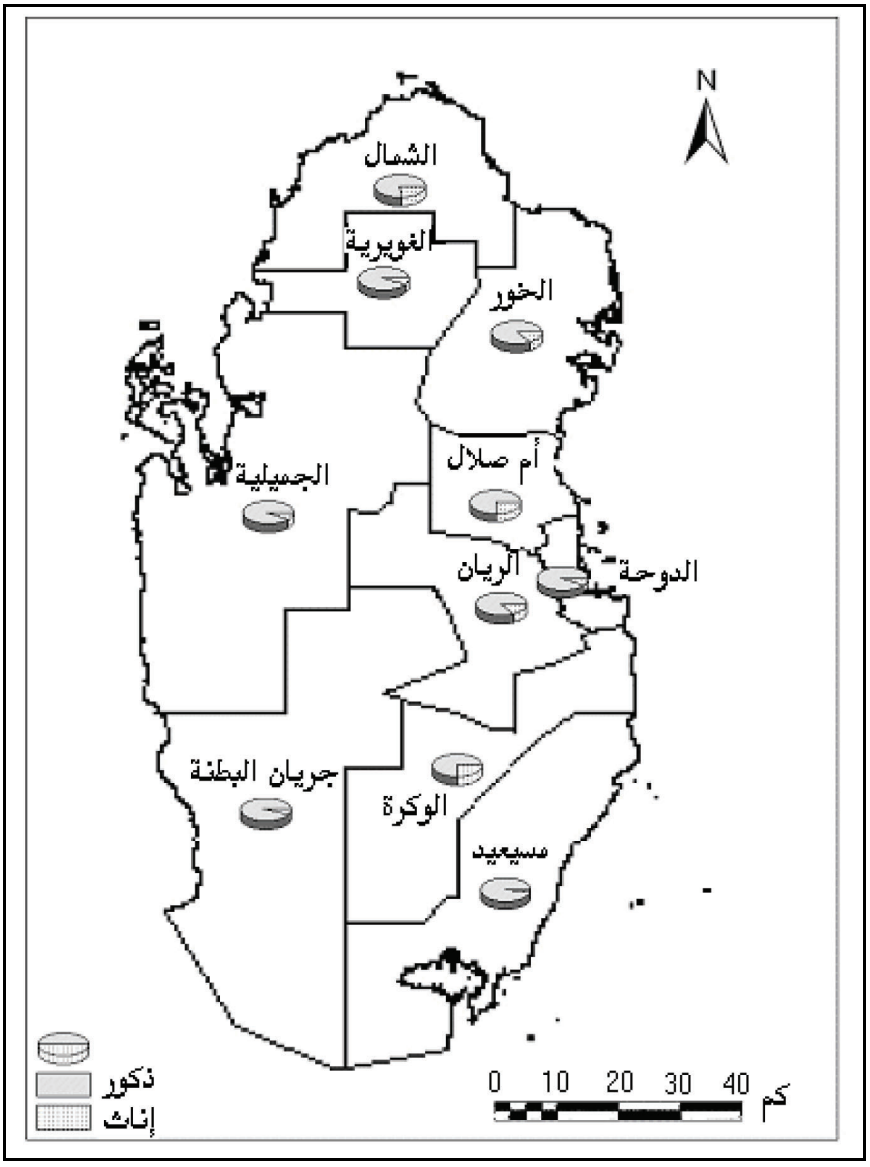

شكل رقم (٣)

التركيب النوعي للقوى العاملة في قطر بحسب البلديات لعام ٢٠٠١م

٣ – التركيب العمري:

تتركز العمالة بشكل ملحوظ في فئات قليلة تنحصر في أربع فئات (٢٥–٢٩، ٣٠–٣٤، ٣٥–٣٩، ٤٠–٤٤) وبنسبة تصل إلى ٥٣٪ من جملة العمالة (شكل ٤). وعند النظر إلى الخصائص العمرية لفئات القوى العاملة على مستوى النوع، نجد اتفاقاً ملحوظاً بين الذكور والإناث من حيث تركز العمالة على مستوى الجنس في الفئات العمرية المشار إليها سابقاً، وهي من ٢٥–٤٤ سنة.

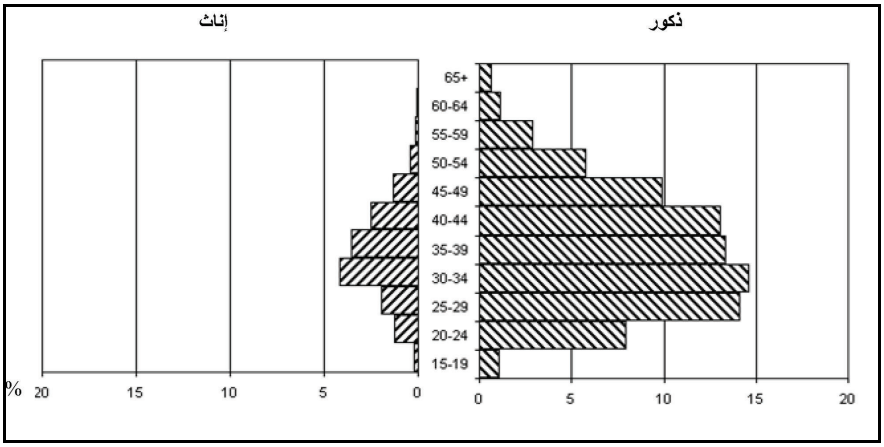

المصدر: من بيانات جداول مسح القوى العاملة بالعينة ٢٠٠١م.

شكل رقم (٤)
التركيب العمري والنوعي للقوى العاملة في قطر
(١٥ سنة فأكبر) عام ٢٠٠١م

وتشير بيانات التركيب العمري للقوى للعمالة إلى أن العمالة الوطنية أصغر سناً من العمالة الوافدة[٣٣]. ويمكن التحقق من ذلك عن طريق العمر الوسيط للعمالة. ففي حين يصل إلى نحو ٣٢ سنة للقوى العاملة القطرية، فإنه يرتفع قليلاً ليصل على ٣٤ سنة للعمالة الوافدة. ويتفاوت هذا الاختلاف بين الذكور والإناث، ففي حين مثلت عند الذكور القطريين ٣٢,٦ سنة، والذكور غير القطريين ٣٣,٦ سنة، نجدها تنخفض إلى ٢٨,٣ سنة عند الإناث القطريات، ونحو ٣١ سنة عند الإناث غير القطريات.

أما بالنسبة للخصائص العمرية للقطريين المتعطلين عن العمل، فتظهر البيانات أن المتعطلين الذين سبق لهم العمل يتركزون في جانب الذكور، وبخاصة في الأعمار من ٢٠–٣٤ سنة ومن ٤٠–٤٤ سنة (شكل رقم ٥). وربما يكون هؤلاء من الموظفين أو العمال الذين حصلوا على إعفاء من أعمالهم أو يسعون إلى تغيير أعمالهم والحصول على أعمال أفضل، أو أصحاب التقاعد المبكر الذين يريدون الاستمرار في العمل ويبحثون عنه. أما بالنسبة للمتعطلين الذين لم يسبق لهم العمل، فالملاحظ من الشكل رقم (٥) أن النسبة ترتفع بين الإناث في الفئة العمرية من ٢٠–٣٤ سنة، بينما عند الذكور ترتفع في الفئة العمرية من ١٥–٢٤ سنة، وهؤلاء أغلبهم من المتخرجين الذين على وشك دخول سوق العمل.

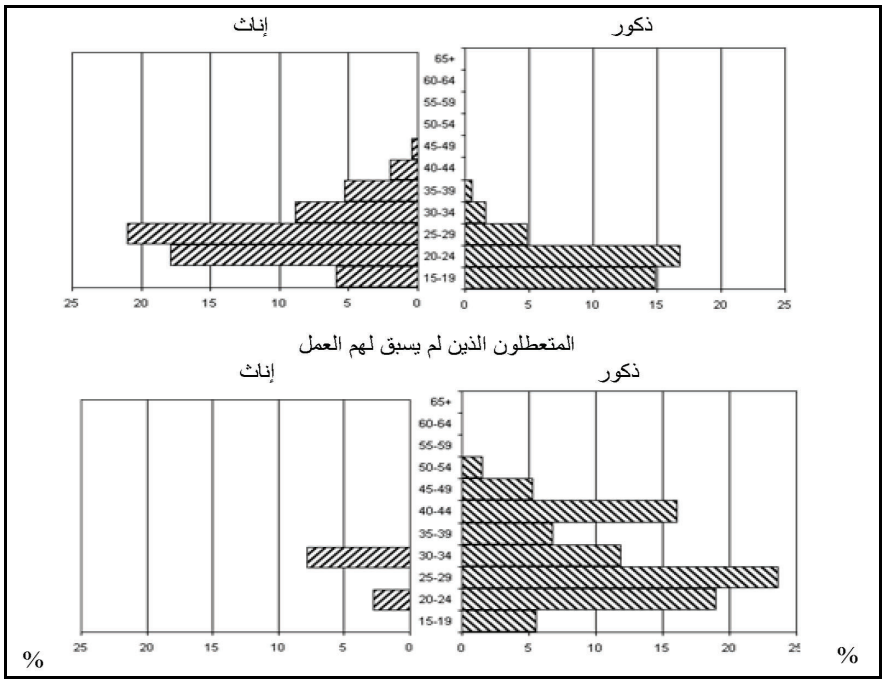

المصدر: من بيانات جداول مسح القوى العاملة بالعينة ٢٠٠١م.

شكل رقم (٥)

التركيب العمري والنوعي للقطريين المتعطلين عن العمل عام ٢٠٠١م

المتعطلون الذين سبق لهم العمل

وبوجه عام نلاحظ أن سمات التركيب العمري لهذه الفئة غير مستغرب، بل يأخذ النمط المتوقع؛ فالمتعطلون عن العمل، وبخاصة الذين لم يسبق لهم العمل، أصغر سناً من المشتغلين، فهم يمثلون شريحة ما زالت تواصل تلقي تعليمها الثانوي والعالي، أو هم متخرجون جدد ينتظرون فرص المشاركة في سوق العمل.

٤- الحالة التعليمية:

تصل نسبة الأمية بين القوى العاملة إلى نحو ١٠٪، ونسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة ٣٠٪، ونسبة الحاصلين على الشهادة الابتدائية نحو ١١٪. وبناء عليه، ترتفع نسبة من لا تتجاوز مؤهلاتهم التعليمية الشهادة الابتدائية إلى نحو نصف القوى العاملة (٥١٪)، بينما تصل نسبة الحاصلين على الشهادة الجامعية فما فوق إلى نحو ١٧٪. (شكل رقم ٦ وجدول رقم ٩).

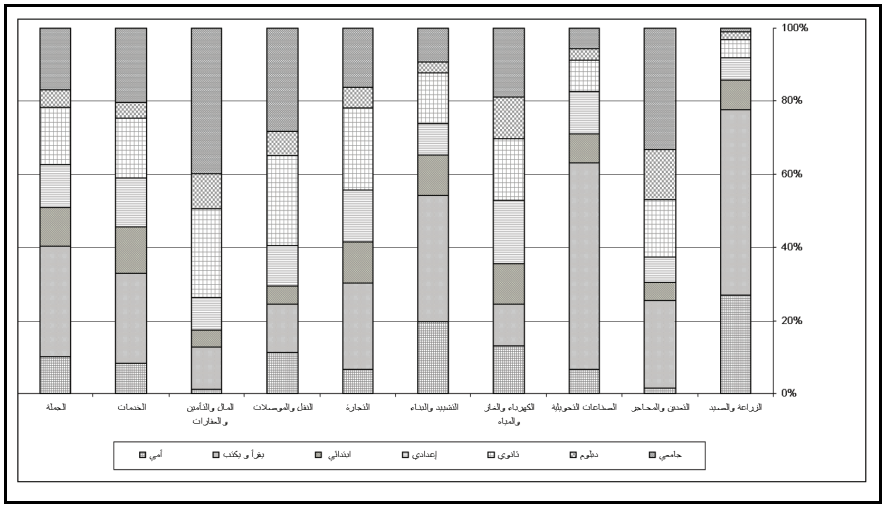

شكل رقم (٦)
النشطون اقتصادياً بحسب الحالة التعليمية والنشاط الاقتصادي ٢٠٠١م

جدول رقم (٩)

النشطون اقتصادياً بحسب الحالة التعليمية والنشاط الاقتصادي ٢٠٠١م

النشاط الاقتصادي	الحالة التعليمية													
	أمي	٪	يقرأ ويكتب	٪	ابتدائي	٪	إعدادي	٪	ثانوي	٪	بيلوم	٪	جامعي	٪	المجموع	٪
الزراعة والصيد	١٩١٣	٢٧	٣٦٠٩	٥١	٥٧٠	٨	٤٣٢	٦	٣٤٨	٥	١٧٠	٢,٣	٦٣	,٧	٧١٠٣	١٠٠
التعدين والمحاجر	١٨٩	١,٤	٣٢٥٤	٢٤	٦٧٦	٥	٩٣٦	٧	٢١٢٦	١٥,٨	١٨٤٨	١٣,٨	٤٤٨٣	٣٣	١٣٤٢١	١٠٠
الصناعات التحويلية	٢٧٦٩	٦,٧	٢٣١٥٢	٥٦	٣٣٠٢	٨,٢	٤٦٩٣	١١,٥	٣٥٣٨	٨,٦	١٣٥٥	٣,٣	٢٣١٥	٥,٧	٤١١٢٤	١٠٠
الكهرباء والغاز والمياه	٦٩٧	١٣	٦١٢	١١,٥	٥٨٠	١١,٣	٩٢٠	١٧	٩٠٠	١٧	٥٩٠	١١,٢	١٠٠٩	١٩	٥٣٠٨	١٠٠
الإنشاءات	١١٧٠٢	١٩,٦	٢٠٦٨٤	٣٤,٧	٦٤٨٤	١١	٥٢٢٠	٨,٧	٨١٢٠	١٣,٧	١٧٤٦	٢,٩	٥٦٠٣	٩,٤	٥٩٥٥٩	١٠٠
تجارة الجملة والتجزئة	٢٣٦٤	٦,٦	٨٤٤٨	٢٣,٦	٤٠٢٥	١١,٢	٥١١١	١٤,٣	٨٠٦٣	٢٢,٥	١٩٨٨	٥,٦	٥٨١٦	١٦,٢	٣٥٨١٤	١٠٠
الفنادق والمطاعم	٢٨٧	٤	١٣٠٥	١٨,٤	١٤٢٢	٢٠	١٠٥٠	١٤,٨	١٦٦٤	٢٣,٥	٥٨٩	٨,٣	٧٨١	١١	٧٠٩٨	١٠٠
النقل والمواصلات	١١٢٧	١١,٢	١٣٣٦	١٣,٣	٥٠٠	٥	١١٠٢	١١	٢٤٥٩	٢٣,٥	٦٧١	٦,٧	٢٨٢٩	٢٨,٢	١٠٠٢٤	١٠٠
الوساطة المالية	٥٥	١,٤	١٦٣	٤	١٤٩	٣,٧	١٧٣	٤,٣	٨٢٧	٢٠,٦	٣٦٤	٩	٢٢٧٥	٥٧	٤٠٠٦	١٠٠
العقارية والإيجارية	٨١	١,٣	١٠٢٨	١٦,٣	٣٢٤	٥,١	٧٤٧	١١,٨	١٦٧٦	٢٦,٧	٦١٦	٩,٨	١٨٢٢	٢٩	٦٢٩٥	١٠٠
إدارة عامة ودفاع	٢٢٢٧	٤,٩	٦٣١٤	١٣,٩	٦٤٤٧	١٤,١	٧٧٧٥	١٧	١١٥٥٦	٢٥,٤	٢٠٥٢	٤,٥	٩٢١٠	٢٠,٢	٤٥٥٨١	١٠٠
التعليم	٧٧٣	٥	٥٢٩	٣,٤	٤٩٥	٣,١	٤٩٨	٣,٢	١٢٠٧	٧,٧	٦٨١	٤,٣	١١٤٨٦	٧٣,٣	١٥٦٦٩	١٠٠

تابع/ جدول (٩)

النشطون اقتصادياً بحسب الحالة التعليمية والنشاط الاقتصادي ٢٠٠١م

النشاط الاقتصادي	الحالة التعليمية													
	أمي	٪	يقرأ ويكتب	٪	ابتدائي	٪	إعدادي	٪	ثانوي	٪	بدبلوم	٪	جامعي	٪	المجموع	٪
الصحة والعمل الاجتماعي	٦٩	١,١	٥٣٧	٨,٩	٣٥٧	٥,٩	٢٥١	٤,١	٩٦٢	١٥,٨	١٢٥٣	٢٠,٦	٢٦٥٤	٤٣,٦	٦٠٨٥	١٠٠
خدمات اجتماعية وشخصية	١٢٤٥	١٢,٣	٢٨٢٦	٢٨	٦٧٣	٦,٨	١٠٧٣	١٠,٧	١٥٩٥	١٥,٨	٦١٨	٦,٢	٢٠٢٨	٢٠,٢	١٠٠٥٨	١٠٠
الخدمات المنزلية	٦١٨٤	١٣,٧	٢٠٦٦١	٤٥,٨	٧٢٣٦	١٦	٦٥٩٠	١٤,٦	٤٠٤٧	٩	٢١٦	٥,	١٥٥	٤,	٤٥٠٨٩	١٠٠
المنظمات الإقليمية والدولية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٨٩	٣٩,٧	٠	٠	٢٨٧	٦٠,٣	٤٧٦	١٠٠
المجموع	٣١٦٩٢	١٠,٢	٩٤٤٥٧	٣٠,٢	٣٣٢٤١	١٠,٦	٣٦٥٧٢	١,٧	٤٩٢٧٦	١٥,٧	١٤٧٥٧	٤,٧	٥٢٨١٥	١٦,٩	٣١٢٨١٠	١٠٠

المصدر: مسح القوى العاملة بالعينة ٢٠٠١م.

وبمقارنة أقسام النشاط الاقتصادي، تنخفض نسبة الأمية إلى أدنى مستوى لها في الأنشطة المالية والعقارية، والصحة والعمل الاجتماعي، بنسبة لا تزيد على ١,٢٪ من جملة العاملين في هذه الأنشطة. بينما ترتفع إلى أعلى المستويات بين العاملين في الزراعة والصيد فتصل إلى ٢٧٪ للعاملين في هذا القطاع، يليها قطاع الإنشاءات وبنسبة ٢٠٪ ثم قطاع الخدمات المنزلية ١٤٪.

ومن جهة أخرى، تصل نسبة الحاصلين على الشهادة الجامعية فما فوق إلى نحو ٧٣٪ للعاملين في قطاع التعليم، كما تصل إلى ٦٠٪ في الأنشطة المالية والمنظمات الإقليمية والدولية، وإلى أكثر من الثلث في قطاع الصحة والعمل، وقطاع البترول والغاز الطبيعي. وتنخفض بشكل ملحوظ بين العاملين في الزراعة، والفنادق والمطاعم، والصناعات التحويلية والخدمات المنزلية.

الخاتمة

النتائج والتوصيات:

للقوى العاملة أهمية كبيرة في دفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي، ونظراً لصغر حجم السكان في قطر، ومن ثم قلة نسبة الأيدي العاملة الوطنية على المستوى الكمي والنوعي بالنسبة لإجمالي السكان، وافتقارها إلى الخبرات والكفاءات والمؤهلات الضرورية لبرامج النمو الاقتصادي – الاجتماعي، كان من الضروري الاستعانة بالعمالة الوافدة، وبأعداد كبيرة جعلهم خلال فترة زمنية قصيرة يمثلون الغالبية العظمى من قوة العمل، وتغلغلوا في جميع أشكال النشاط الاقتصادي والمهني. ولكن في ظل الجهود التي تبذلها الدولة لتنمية القوى العاملة المواطنة ومحاولة إحلالها تدريجياً محل العمالة الوافدة ولتجنب كثير من المشكلات والأخطار الاقتصادية والاجتماعية للدولة، كان لابد من وضع تصور وسياسة سكانية للحد من هذه المخاطر. ومساهمة مسبقة في معرفة حقيقة العمالة في قطر، تطرقت هذه الدراسة لبحث التوزيع الجغرافي للعمالة في قطر وتوضيح سماتها وخصائصها الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية مع محاولة رصد التغيرات التي طرأت خلال الفترة (١٩٨٦–٢٠٠١م) اعتماداً على بيانات تعداد السكان لعامي ١٩٨٦م، ١٩٩٧م، ومسح القوى العاملة ٢٠٠١م.

وباستخدام بعض الوسائل البيانية والأساليب الإحصائية، كشفت الدراسة عن مجموعة من الحقائق، وتوصلت إلى بعض النتائج التي من أبرزها ما يلي:

- تضاعف أعداد العاملين خلال الفترة (١٩٧٠–٢٠٠١م) نحو سبع مرات، وبمعدل نمو سنوي يصل إلى ٥٪. ليصل العدد الإجمالي إلى ٣٢٢٩٠٦ عمال عام ٢٠٠١م.
- شهدت الفترة (١٩٧٠–١٩٨٦م) أعلى معدل نمو للعمالة، حيث بلغت ٧,٦٪ سنوياً. وأصبحت نسبة قوة العمل إلى إجمالي السكان تمثل ٥٤٪ عام ٢٠٠١م.
- تزايدت أعداد العمالة المواطنة بمعدل سنوي يصل إلى ٥,٤٪ خلال

الفتـرة (١٩٨٦–٢٠٠١م)، ليصبح عددها ٤٦ ألف عامل عام ٢٠٠١م، كما تضاعفت أعداد العمالة الوافدة بمعدلات تصل إلى ٣٪ سنوياً خلال الفترة نفسها، ليصل العدد الإجمالي إلى ٢٧٧ ألف عامل عام ٢٠٠١م.

- يمثل المشتغلون نحو ٩٦٪ من إجمالي قوة العمل، وترتفع النسبة عند العمالة الوافدة إلى ٩٧,٤٪، مقارنة بنحو ٨٨٪ للعمالة المواطنة.
- تتفاوت نسبة المتعطلين من بلدية إلى أخرى، فتنخفض إلى أدنى المستويات في كل من مسيعيد والغويرية والجميلية وجريان الباطنة (أقل من ٢٪)، في حين ترتفع إلى نحو ٧٪ في الوكرة وأم صلال والشمال. وقد ارتبطت نسبة المتعطلين في البلديات ببعض المتغيرات، حيث ارتفعت في المناطق التي ترتفع فيها نسبة الأمية، ونسبة صغار السن، ومناطق تركز الأسر القطرية.
- بالنسبة للتوزع الجغرافي للقوى العاملة، يتركز معظمها في منطقتين؛ هما الدوحة (٥٢٪) والريان (٢٨٪). وهذا يعني أن أربعة أخماس العمالة يتركزون في هاتين المدينتين.
- تتفاوت نسبة مشاركة الإناث في قوة العمل سواء الوطنية أو الوافدة؛ حيث ترتفع عند المواطنين إلى ٣٠٪ عام ٢٠٠١م من جملة العمالة القطرية، وتنخفض عند الوافدين إلى ١٣٪ من جملة العمالة الوافدة.
- ارتفعت نسبة العاملين في قطاع الخدمات ليحتل المرتبة الأولى بين أقسام النشاط الاقتصادي وبنسبة تصل إلى ٤٠٪ من جملة قوة العمل، حيث قفزت أعدادهم من ٩٦ ألف عامل عام ١٩٨٦م، إلى نحو ٣١٣ ألف عامل عام ٢٠٠١م. كما شهدت بعض الأنشطة الاقتصادية ارتفاعاً في نسب العاملين فيها، كما هو الحال في قطاع الصناعات التحويلية، فمن ٧٪ من جملة قوة العمل عام ١٩٨٦م، ارتفعت إلى ١٣٪ عام ٢٠٠١م، ثم قطاع البترول من ٢,٤٪ إلى ٤,٣٪، وقطاع التجارة من ١١٪ إلى ١٤٪، والمال والتأمين من ١,٦٪ إلى ٣,٣٪. من جهة أخرى،

تقلصت نسبة العاملين في الزراعة من ٣,٢٪ إلى ٢,٣٪، والكهرباء والمياه من ٢,٦٪ إلى ١,٧٪.

- تتركز معظم العمالة القطرية في قطاع الخدمات؛ حيث تصل نسبة العاملين في هذا القطاع إلى نحو ٨١٪ من إجمالي العمالة المواطنة عام ٢٠٠١م، ويستقطب هذا القطاع ٧٦٪ من إجمالي الذكور القطريين، بينما يستحوذ على ٩٥٪ من إجمالي قوة العمل النسائية القطرية. وهذا يعكس حجم استنزاف النشاطات غير الإنتاجية للعمالة الوطنية؛ مما يؤدي إلى ازدياد الحاجة إلى الاستعانة بالعمالة الوافدة.

- تتوزع العمالة الوافدة بشكل أفضل على النشاطات الاقتصادية الرئيسية؛ فيعمل الخمس تقريباً في قطاع التشييد والبناء، ونحو السدس في الخدمات الاجتماعية والشخصية، ومثله في خدمات المنازل (١٧٪)، والتجارة (١٦٪).

- يستحوذ قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية وخدمات المنازل على ٩٠٪ من العمالة النسوية الوافدة، مثلها في ذلك مثل العمالة النسوية القطرية.

- تضاؤل دور العمالة الوطنية في القطاعات الإنتاجية والصناعية نتيجة تزايد العمالة الوافدة في هذه القطاعات، وبصفة عامة فإن العمالة الوطنية لا تشكل مشاركتها إلا نسباً ضئيلة من قوة العمل على مستوى جميع القطاعات الاقتصادية ما عدا قطاعات الخدمات الاجتماعية والشخصية (٤٣٪)، والكهرباء والغاز والمياه (٣١٪)، والمناجم والمحاجر والبترول (٢٣,٤٪).

- تميز التركيب المهني للقوى العاملة بوجود تركز للعمالة في مهنتي الحرف وما إليها والمهن العادية، وبنسبة تصل إلى ٤٥٪ من جملة قوة العمل. وقد ارتفعت هذه النسب عند الوافدين لتمثل نحو ٥٠٪ من

جملتهم، وانخفضت عند المواطنين إلى ١٠٪ فقط، نتيجة تركز هذه العمالة في مهن أخرى كالكتبة (٣٧٪) والاختصاصيين (٢٤٪).

- كشفت الدراسة أن معظم أفراد القوى العاملة الوافدة (٨٧٪) يمارسون نشاطات اقتصادية لا يقبل عليها القطريون، مثل نشاط التشييد والبناء الذي يعمل به ٦٠ ألف عامل وافد، والخدمات المنزلية ٤٥ ألفاً، والصناعات التحويلية ٤٠ ألفاً، والتجارة ٣٥ ألفاً. كما أن نحو ٧٠٪ من القوى النسائية الوافدة تمارس الأعمال المنزلية. ومن المهم أن يؤخذ ذلك في الاعتبار عند النظر في القضايا المتعلقة بإحلال العمالة الوطنية، أو وضع الاستراتيجيات المناسبة لها.
- أوضحت الدراسة تضاؤل إسهام المرأة في قوة العمل؛ فقد اقتصر على أنشطة محددة، ومهن معينة. وعمل المرأة يرتفع نسبياً في مهن أعمال الخدمات، والمهن الفنية والاختصاصية، والمهن المكتبية. ويكاد ينحصر إسهامها في مهنة خدمات المنازل، والخدمات الاجتماعية والشخصية وبنسبة تصل إلى ٩٠٪ من جملة المرأة في قوة العمل.
- يوجد نحو ٧٠٪ من المتعطلين عن العمل في فئة الأعمار الصغرى ما بين (١٥–٢٩ سنة)، مما يدل على أن أغلبهم إما تركوا الدراسة للبحث عن العمل، أو أنهم حديثو التخرج في التعليم ودخول سوق العمل، ومن ثم ينتظرون انخراطهم في سوق العمل أو يبحثون عنه.
- تصل نسبة الأمية أو من يقرأ ويكتب إلى ٤٠٪ من القوى العاملة، وقد انخفضت هذه النسبة بين الأنشطة المالية، والتعليم، والصحة والعمل الاجتماعي، والبترول، وارتفعت في الأنشطة الأخرى المتمثلة في الزراعة والصيد، والتشييد والبناء، والخدمات المنزلية.

التوصيات :

من خلال استعراضنا لقوة العمل في قطر يمكن أن نخرج بمجموعة حقائق فرضها الواقع الجغرافي والديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي، فمن هذه

الحقائق ما له صلة بقوة العمل المحلية، وأخرى لها صلة بالعمالة الوافدة، وجميعها تتميز بأنماط توزيعية مهنية غير متوازنة، ومستويات من الخبرات والمؤهلات غير متكافئة. ولتقويم مثل هذه الظواهر ووضع التوصيات الخاصة بها يتعين إلقاء نظرة على أهم مؤشرات العمالة في قطر سواء ما يتعلق منها بالعمالة المحلية أو الوافدة.

وقد تأكد أن العرض من العمالة المحلية قاصر عن تلبية احتياجات سوق العمل؛ فهي لا تستطيع في الحاضر ولا في المستقبل القريب أو المتوسط توفير الأعداد والكفاءات الوطنية القادرة على تسيير عملية التنمية، وبخاصة في بعض القطاعات الخدمية، ويعود ذلك – كما لا حظنا – إلى مجموعة عوامل، منها صغر الحجم السكاني، وفتوة المجتمع، ومحدودية مساهمة المرأة في قوة العمل، وانخراط أعداد كبيرة من الشباب في دراساتهم، وعدم رغبة بعض المواطنين في دخول مجال العمل وبقاؤهم خارج قوته. يضاف إلى ذلك امتناع شريحة من العمالة المحلية عن الانخراط في الأعمال المهنية المتدنية اجتماعياً.[٣٤] نتيجة لذلك كله فرض الواقع الاعتماد على مصادر خارجية لتلبية متطلبات خطط التنمية من العمالة، الأمر الذي جعل أعدادهم تتضخم وتتزايد بشكل متسارع، وبمعدلات نمو كبيرة، مما جعلهم يسيطرون على القطاعات الاقتصادية وبنسب تزيد في معظم القطاعات على ٩٠٪ من جملة عمالتها.

ونستعرض هنا مجموعة من المقترحات والتوصيات التي يجب أن تأخذ بها السياسات السكانية في الدولة، وبخاصة ما يتعلق بقوة العمل، ومن هذه التوصيات :

- تشكيل مركز أو لجنة وطنية دائمة تقوم بإجراء الدراسات والمسوحات اللازمة لتخطيط القوى العاملة، سواء على مستوى الدولة أو المستوى القطاعي لضمان المواءمة المستمرة بين الاحتياجات الفعلية من العمالة في التخصصات المختلفة، وبين المعروض من قوة العمل الوطنية

والوافدة ذات التخصصات المطلوبة، وذلك من خلال قاعدة بيانات تفصيلية للقوى العاملة.

- ضرورة تعرف مقدار العرض والطلب من قوة العمل، وهذا يتطلب حصراً دقيقاً ومدروساً للاحتياجات من القوى العاملة المهنية، كما يتطلب معرفة العرض الحالي من قوة العمل الوطنية، وكيفية رفع كفاءة استخدامها وإنتاجيتها.
- توجيه البرامج والسياسات نحو تغيير طموحات قوة العمل المحلية وتوجهاتها، بحيث تتقبل العمل في الأنشطة المهنية والخدمية التي تنخفض فيها مساهمة العمالة الوطنية بشكل كبير. كما يتطلب من جهة أخرى تذليل العقبات أمام زيادة إسهام العمالة الوطنية في القطاع الخاص، مع إيجاد نوع من التشابه في المزايا والأجور بين الجهود المبذولة في القطاع العام والقطاع الخاص.
- بذل مزيد من الجهد لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل من خلال تطوير المناهج وترشيد القبول في التعليم العالي، بالإضافة إلى توعية الطلاب في المؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها بالتخصصات المطلوبة سواء في القطاع الحكومي أو الخاص.
- سعي الحكومة إلى تنمية مواردها البشرية من خلال الاهتمام بالاستثمارات في مجال التعليم، والاهتمام بإنشاء مراكز التدريب المهني، ونشر التعليم التقني. وذلك حتى يكون هناك نوع من المواءمة بين حاجات سوق العمل من الكوادر الفنية والقدرات التدريبية المتاحة، وبذلك يتم تجنب الهدر في الموارد من جهة وتوفير المهارات المطلوبة من جهة أخرى.
- رفع معدل مساهمة المرأة في أي استراتيجية للقوى العاملة مستقبلاً؛ فمساهمة المرأة القطرية في النمو الاقتصادي والاجتماعي ضئيلة،

مقارنة بما عليه في كثير من الدول المتقدمة، أو حتى العربية، وهذا يتطلب توظيف جميع الإمكانات لفتح مجالات عمل متنوعة لزيادة مساهمتها.

- وضع خطة لهجرة العمالة تخدم برامج التنمية القريبة والبعيدة، يؤكد فيها استخدام الأيدي العاملة ذات المهارات الفنية والكفاءات العلمية، مع تقليص الأيدي العاملة التي تعمل في أنشطة لا ضرورة لها وليست فاعلة في عملية التنمية.
- نظراً لصعوبة عملية الإحلال في العمالة على المدى القريب والمتوسط، فلابد من الاتفاق على سياسة موحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي تستند إلى تشجيع مساهمة أكبر لاستخدام الأرصدة البشرية المتاحة في هذه الدول، واستقطاب الكفاءات فيما بينها، ويمكن التوسع في ذلك على مستوى مجموعة الدول العربية والاستفادة من الخبرات الموجودة فيها على جميع المستويات.
- إجراء المزيد من دراسات القوى العاملة التي تركز على مستويات التعطل، وخصائص المتعطلين، وأسباب تعطلهم عن العمل، وذلك من خلال المسوحات الميدانية، إلى جانب إتاحة المجال أمام الباحثين للاستفادة من البيانات المتوافرة من المسوحات الديموغرافية المتخصصة.

المراجع والهوامش

- صالح محمد الشعيبي، (١٩٨٥م)، التنمية واقتصاديات القوى العاملة، مطابع البحر العلوم، الرياض، ص ٧.
- رشود الخريف، (٢٠٠٠م)، القوى العاملة في المملكة العربية السعودية، أبعادها وسماتها، بحوث جغرافية، جامعة الملك سعود، الرياض، ص ٣.
- حسن الخياط، (٢٠٠٠م)، السكان والعمالة في دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، الدوحة، ص ٢٤٠.
- Martin P. Widgren. (2002), International Migration: Facing the Challenge,'' Population Bulletin, P.57.
- حسن الخياط، مرجع سابق، ص ٢٤٠.
- ميثاء سالم الشامسي، (أبريل ٢٠٠٤م)، القوى العاملة في دول مجلس التعاون، الإمكانيات واستراتيجيات التعامل، ندوة السياسات السكانية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدوحة.
- حسن الخياط، مرجع سابق، ص ٢٤٦.
- عثمان الحسن محمد نور، (١٩٩٥م)، الإطار العام لبناء استراتيجية سكانية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض.
- حسن الخياط، السكان والعمالة في دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سبق ذكره.
- رشود الخريف، القوى العاملة في المملكة العربية السعودية، مرجع سبق ذكره.
- ميثاء سالم الشامسي، (أبريل ٢٠٠٤م)، القوى العاملة في دول مجلس التعاون : الإشكاليات واستراتيجيات التعامل، ندوة السياسات السكانية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلس التخطيط، الدوحة.

- جاسم النصر، (أبريل ٢٠٠٤م)، سوق العمل وخصائص المشتغلين في قطر، ندوة السياسات السكانية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلس التخطيط، الدوحة.
- أحمد سليمان عبيد، (أبريل ٢٠٠٤م)، البطالة في المجتمع الخليجي وإمكانيات التوظيف، ندوة السياسات السكانية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلس التخطيط، الدوحة.
- خالد حفيظ الوحيشي، (أبريل ٢٠٠٤م)، التنمية المستدامة وقضايا هجرة العمل في دول مجلس التعاون الخليجي، ندوة السياسات السكانية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلس التخطيط، الدوحة.
- تنمية الموارد البشرية في دول الخليج العربي، (أبريل ٢٠٠٤م)، ندوة السياسات السكانية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلس التخطيط، الدوحة.
- التعداد العام للسكان والمساكن ١٩٩٧م، (فبراير ١٩٩٩م)، مجلس التخطيط، دولة قطر.
- رشود الخريف، (٢٠٠٣م)، السكان المفاهيم والأساليب والتطبيقات، جامعة الملك سعود، الرياض، ص ٢٣٢.
- حسن الخياط، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٦.
- حسن الخياط، المرجع السابق، ص ٢٩٧.
- فاروق شعيب/ محمد نجيب، (٢٠٠٤م)، محددات القوى العاملة وتنمية الموارد البشرية، ندوة السياسات السكانية لمجلس التعاون الخليجي، الدوحة، ص ١٤.
- Women Labor force in Europe, North Americ and Asia, Population Council K.

- موسى يوسف خميس، (١٩٩٥م)، دراسات في التخطيط والتنمية، مكتبة الفلاح، الكويت، ص ١٧٧.
- Birks and Sinclair. (1980), International Migration and Development in the Arab World, Geneva: International Labor Office. P.34.
- أحمد بن سليمان بن عبيد، (٢٠٠٤م)، البطالة في المجتمع الخليجي وإمكانيات التوظيف، ندوة السياسات السكانية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدوحة، ص ١٣.
- نورة يوسف الكواري، (٢٠٠٤م)، التركيبة السكانية في دولة قطر، الواقع ومقترحات التطوير في ضوء الاستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون، ندوة السياسات السكانية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدوحة، ص ٣٦.
- ناصر فخرو، (٢٠٠٢م)، السكان في دولة قطر (دراسة ديموجغرافية)/ مجلة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد ٢٥، جامعة قطر، ص ١٦٢.
- نورة الكواري، مرجع سابق، ص ٣٩.
- حسن الخياط، مرجع سابق، ص ٣٢.
- المجموعة الإحصائية لغربي آسيا، (٢٠٠٠م)، الأمم المتحدة، نيويورك.
- نورة الكواري، مرجع سابق، ص ٢٦.
- وزارة الداخلية، النشرة الإحصائية السنوية من (١٩٩١-٢٠٠١م).
- نورة الكواري، مرجع سابق، ص ٣٣
- دولة قطر، (أبريل ٢٠٠١م)، مجلس التخطيط، الأمانة العامة، مسح القوى العاملة بالعينة، جدول٧.
- حسن الخياط، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦١.

ملحق رقم (١)
مجموعة المهن الاقتصادية
بحسب تقسيماتها الفرعية*

- **المشرعون وموظفو الإدارة العليا:** مديرو المشاريع والأعمال.
- **الاختصاصيون:** في الحاسوب – المعماريون والمهندسون – في العلوم الحياتية والصحة – التمريض – التعليم – الأعمال – القانون – أمناء المكتبات – الكتاب والمبدعون.
- **الفنيون والاختصاصيون المساعدون:** الفنيون في العلوم الطبيعية والهندسية – في علم الحاسوب – في المعدات البصرية والالكترونية – ضباط السفن والطائرات – والاختصاصيون المساعدون في التمريض – الصحة الحديثة – التعليم – المالية والمبيعات – الفنون والتسلية والرياضة.
- **الكتبة:** السكرتارية – كتبة الحسابات – كتبة المكتبات والبريد – كتبة المكاتب – أمناء الصناديق في البنوك والمحال التجارية.
- **العاملون في الخدمات**: خدمات المنازل والمطاعم – مشرفو الرحلات والسفر– العاملون في الرعاية الشخصية – في الحماية والحراسة.
- **العمال المهرة:** في الزراعة صيد الأسماك لأغراض السوق – العاملون في الصيد للاستهلاك الذاتي.
- **العاملون في الحرف وما إليها:** العاملون في هياكل المباني – تشطيب المباني – الدهانون – سكب المعادن واللحام – الحدادة – ميكانيكيو الآلات – كهربائيو الأجهزة والمعدات الكهربائية والالكترونية – صناعة الأثاث– النسيج وصناعة الملابس – دباغة الجلود وصناعة الأحذية.

---

* **المصدر:** دولة قطر، مجلس التخطيط، الأمانة العامة، المشتغلون بحسب القطاعات ٢٠٠٢م، جدول ٣٤.

- **مشغلو الآلات والمعدات:** آلات التعدين ومعالجة المعادن – أجهزة إنتاج الطاقة – إنتاج المطاط والبلاستك – آلات النسيج والجلود – مشغلو الآلات والأجهزة– سائقو النقل والآلات الزراعية.
- **المهن العادية:** المشتغلون في السفن – في المنازل وعمال المصابغ – خدمة المباني والتنظيف – المراسلون – الحمالون والحراس – عمال الصناعة – عمال النقل والشحن والتفريغ.
- **غير مصنفين:** مهن غير محددة (لم تصنف بدقة)، أفراد لم يبلغوا أو يدون لهم مهنة.